الأمم المتحدة
S/2010/164
مجلس الأمن
Distr.: General
30 March 2010
Arabic
Original: English

التقرير الحادي والثلاثون للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بالقرار ١٩٠٦ (٢٠٠٩) الذي مدّد به مجلس الأمن ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠ وطلب إليّ أن أقدم إليه، في موعد أقصاه ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠، تقريرا عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والاستعراض الاستراتيجي المطلوب في الفقرة ٢ من القرار المذكور. ويغطي هذا التقرير التطورات التي شهدها هذا البلد منذ تقديم تقريري المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (S/2009/623)، ويتضمن استنتاجات وتوصيات بعثة تقييم تقني مشتركة بين الإدارات زارت جمهورية الكونغو الديمقراطية للاضطلاع بالمهام المنصوص عليها في الفقرة ٢ من ذلك القرار.

ثانيا – التطورات الرئيسية

٢ – رغم التقدم الكبير الذي أُحرز في عام ٢٠٠٩ على صعيد معالجة وجود الجماعات المسلحة الأجنبية والكونغولية في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ظلت تلك الجماعات مصدرا لانعدام الأمن بالنسبة للمدنيين ولانعدام الاستقرار العام في مقاطعتي كيفو وفي أجزاء من المقاطعة الشرقية. فقد واصلت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا شن الهجمات الانتقامية ضد المدنيين. وإضافة إلى ذلك، استمر بعض عناصر المؤسسات الأمنية الوطنية في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وأُطلقت ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا عملية جديدة تسمى ”أماني ليو“ بهدف ترسيخ المكاسب العسكرية التي حققتها عملية كيميا الثانية وفرض سلطة الدولة من جديد في المناطق التي حررت من قبضة الجماعات المسلحة. وفي منطقتي أويلي في المقاطعة الشرقية، واصل جيش الرب للمقاومة شن الهجمات ضد

310310 310310 10-29067 (A)
الرجاء إعادة الاستعمال

المدنيين وأحرزت العمليات العسكرية التي تستهدف هذا الجيش في جمهورية الكونغو الديمقراطية تقدما ضئيلا. وفي مقاطعة إكواتور، قامت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم محدود قدمته البعثة، بالتصدي لحركة تمرد انطلقت في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وفي غضون ذلك، ظلت التحضيرات للانتخابات المحلية والعامة تتعرض للتأخير.

كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية

٣ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أصدرت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بيانا أعلنت فيه انتهاء عملية كيميا الثانية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وأظهر تقييم مشترك أجراه رؤساء هيئة الأركان في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا خلال اجتماع عقدوه في ١٩ كانون الثاني/يناير في ماتادي، مقاطعة الكونغو السفلى، أنّ العملية أضعفت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بزيادة فرار عناصر من صفوفها، وكذلك بتعزيز المشاركة الطوعية في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن الذي تنفذه البعثة، وإخراج القوات المذكورة من المراكز السكانية الرئيسية، وتفكيك معاقلها. وتقدّر البعثة أن عدد أفراد هذه القوات ربما يكون قد انخفض بمقدار النصف فأصبح زهاء ٢٠٠ ٣ فرد بعد أن كان يناهز ٠٠٠ ٦ فرد.

٤ - ووفقا للسياسة التي تتبعها البعثة فيما يتعلق بدعم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، المبينة في تقريري الأخير، والتوجيه المشترك للعمليات الذي وقعته البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بدأت البعثة عملية تخطيط مشتركة مع تلك القوات وقامت بالتدقيق في سجلات ١٨ من قادة الكتائب الذين سمّتهم تلك القوات وأعلنت أهليتهم للمشاركة في عمليات مشتركة تنفَّذ في إطار عملية ''أماني ليو''، ولتلقي الدعم اللوجستي من البعثة بما في ذلك النقل الجوي، والوقود، والخدمات الطبية، وإجلاء المصابين، والحصص الغذائية. وفي حين أجرت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية منفردة بعض العمليات في كانون الثاني/يناير، بدأت العمليات المشتركة المدعومة من البعثة في ٢٥ شباط/فبراير في كيفو الجنوبية وفي ٢٦ شباط/فبراير في كيفو الشمالية.

٥ - وفي ١١ شباط/فبراير، تم تسجيل حوالى ٤٧٥ من محاربي مايي مايي كيفوافوا في واليكالي في كيفو الشمالية للاندماج في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعلنت قوة حزب القوميين الديمقراطي، التي لم توقع اتفاق ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، عن استعدادها للاندماج في القوات المسلحة في انتظار إطلاق سراح الزعيم العسكري للمجموعة

من السجن. وفي ٢٨ شباط/فبراير، قام ''الجنرال'' لافونتين، وهو أحد زعماء ائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين، وعشرة من الكوادر التابعة له بتسليم أنفسهم للبعثة في مبوغافينيا في كيفو الشمالية. وتمكنت القوات المسلحة أيضا من التفاوض مع ٥٠٠ من عناصر مايي مايي ياكوتومبا في إقليم فيزي على الاستسلام والتعهد بالاندماج في صفوفها.

٦ - وأُبلغ في كيفو الشمالية عن قيام تحالفات جديدة بين بعض الجماعات الكونغولية المسلحة المتبقية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ففي إقليم لوبيرو، أسفر التعاون بين جماعات مايي مايي في ائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين وبين القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، عن تزايد الهجمات ضد المدنيين، في حين ظل التحالف قائما في إقليم ماسيسي بين جماعات مايي مايي في تحالف الشعب من أجل كونغو حرة وذات سيادة وبين القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وفي روتشورو، سعى زعيم الجبهة الوطنية لتحرير الكونغو، ''الجنرال جاد نغابو''، إلى توحيد عناصر الجماعات الكونغولية المسلحة المتبقية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا تحت إمرته، ليواجه بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي كيفو الجنوبية، في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، قام ائتلاف من القوات الجمهورية الاتحادية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا بشن هجوم على القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المنتشرة في مينيمبوي. وتمكنت القوات الأخيرة في عمليات لاحقة من استعادة هذا الإقليم من القوات الجمهورية الاتحادية.

المقاطعة الشرقية

٧ - في إيتوري، تواصلت في إقليم إيرومو الجنوبي العمليات العسكرية التي تشنها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد فلول الجماعات المسلحة، ومن بينها جبهة المقاومة الوطنية في إيتوري والجبهة الشعبية من أجل العدالة في الكونغو. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، هاجمت الجبهة الشعبية المذكورة موقعا للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في زونغولوكا في إقليم إيرومو الجنوبي، مما أسفر عن مقتل ٦ أشخاص وتشريد سكان ٨ قرى. وفي ٨ شباط/فبراير، أعلنت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أن جماعات الميليشيا طُردت من بوكيرينغي.

٨ - وفي أويلي العليا والسفلى، تواصلت عملية روديا الثانية ضد جيش الرب للمقاومة، بالتعاون مع قوات الدفاع الشعبية الأوغندية وبدعم لوجستي من البعثة. وكثفت البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية دورياتهما وأقامتا ثلاث قواعد عمليات مؤقتة في دينغيلا ونيانغارا ودورو في أعقاب ورود تقارير مفادها أن جيش الرب للمقاومة يخطط لتكرار ''مذابح عيد الميلاد'' التي ارتكبها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وبعد

ذلك، وفي أعقاب أنباء أفادت بحدوث مذابح وعمليات اختطاف ارتكبها جيش الرب للمقاومة في قرى نائية عديدة غربي نيانغارا، هي مابانغا ياتالو وماكومبو وتابيلي، أوفدت البعثة فريقا إلى المنطقة في ٢٠ كانون الثاني/يناير، مصحوبا بممثلين عن المجتمع المدني الكونغولي، لإجراء تحقيق أولي. وأكدت استنتاجات الفريق حدوث مذبحة في مابانغا ياتالو ليلة ١٤-١٥ كانون الأول/ديسمبر، وأن أكثر من ١٠٠ شخص قُتلوا. ويلزم إجراء مزيد من التحقيقات للتحقق من الأعداد على وجه الدقة. واتخذت البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تدابير لزيادة تحسين حماية المدنيين في المراكز السكانية الرئيسية، من قبيل دورو بانغادي، ونيانغارا، وكيلوا، بما يشمل إقامة قواعد عمليات مؤقتة جديدة، وزيادة الدوريات النهارية والليلية، والمراقبة الجوية، وزيادة جمع المعلومات، والقيام بدوريات وتدخلات إضافية مشتركة بين البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولكن ستلزم استراتيجية عسكرية معززة، تشمل زيادة القدرات في مجال التنقل الجوي وفي مجال الاستخبارات، وكذلك تقديم الدعم من البعثة للعمليات العابرة للحدود تعقبا لجيش الرب للمقاومة، وذلك لردع هجمات ذلك الجيش واستهداف هيكل قيادته استهدافا أفضل. وفي الوقت نفسه قام السكان المحليون بعدة مظاهرات في أماكن وجود البعثة، ولا سيما في دونغو ودورو، احتجاجا على الهجمات المستمرة التي يشنها جيش الرب للمقاومة وعلى تزايد انعدام الأمن. وأوفدت البعثة منسقا مدنيا إلى دونغو لتعزيز الجهود المنسقة التي تبذلها البعثة لحماية المدنيين هناك.

٩ - وفي ٩ و ١٠ شباط/فبراير، اجتمع في كينشاسا رئيسا هيئة الأركان في أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية لتقييم التقدم المحرز في العمليات الجارية ضد جيش الرب للمقاومة، واتفقا على تكثيف جهودهما لاستهداف قادة جيش الرب للمقاومة. وإضافة إلى ذلك، نظمت البعثة في ١٨ شباط/فبراير اجتماعا في كمبالا، بشأن وضع برامج توعية موجهة ودعم إعادة إدماج محاربي جيش الرب للمقاومة. وضم المشاركون ممثلين عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والبنك الدولي، وحكومتي السودان وأوغندا. واتفق المجتمعون على ضرورة مواصلة تطوير التعاون والتنسيق في المنطقة، ولا سيما فيما يتعلق بالتدابير غير العسكرية.

مقاطعة إكواتور

١٠ - في أعقاب الاشتباكات الطائفية التي بدأت في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في منطقة دونغو وتفاقمت واتسعت رقعتها في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، تمكنت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية

من استعادة السيطرة على الوضع الأمني في مقاطعة إكواتور، بدعم من البعثة. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، استرجعت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية منطقة دونغو وأعادت إحلال الأمن في المناطق المحيطة بها، التي كانت قد اجتاحتها الجماعة المتمردة في إينيبيلي التي ظهرت خلال الاشتباكات. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، استرجعت تلك القوات منطقة إينيبيلي نفسها، وفي ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٠، استعادت سيطرتها على بوبورو، وهي أحد آخر ما تبقى من معاقل متمردي إينيبيلي. ورغم أنّ العمليات الرئيسية قد أُنجزت، واصل المتمردون شن هجمات ضيقة النطاق ضد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعض الجهات الناشطة في المجال الإنساني. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال هناك حوالى ٢٠٠ ٠٠٠ مشرد نتيجة للاشتباكات.

تنفيذ اتفاقات ٢٣ آذار/مارس

١١ - ظل التنفيذ الشامل لاتفاقات٢٣ آذار/مارس بطيئا وإن كان قد أحرز بعض التقدم في هذا المجال. فقد أنجزت ثلاث جماعات مسلحة سابقة، هي المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين وحركة الاتحاد من أجل التنمية الوطنية، تحولها إلى أحزاب سياسية. وعند كتابة هذا التقرير، كانت اللمسات الأخيرة توضع على الإجراءات القانونية والإدارية لتحّول أربع جماعات مسلحة أخرى. وقد نفذت أحكام الاتفاقات ذات الصلة بإصدار قانون عفو، والإفراج عن الأسرى، وتقديم الدعم لجرحى الحرب التابعين للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب. ويمثل توقيع اتفاق ثلاثي في ١٧ شباط/فبراير بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يحدد الإطار القانوني والتنفيذي لعودة اللاجئين الطوعية من كلا البلدين، خطوةً هامةً إلى الأمام. واتخذت أيضا خطوات لتفعيل لجان المصالحة المحلية، التي يجري حاليا وضع الصيغة النهائية لاختصاصاتها وهياكلها التنظيمية.

١٢ - بيد أن تنفيذ عدة أحكام أساسية من اتفاقات٢٣ آذار/مارس ظل معلقا. وأعرب أعضاء المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وأفراد الجماعات المسلحة السابقة مجددا عن قلقهم لعدم احترام الحكومة هذه الاتفاقات روحا ونصا فيما يتعلق بإدماجهم السياسي إذ إنهم لم يدخلوا الحكومة بعد التعديل الوزاري الذي أعلنته الحكومة في ١٩ شباط/فبراير. وإضافة إلى ذلك، حافظت عناصر المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب على إدارات ومراكز موازية لجباية الضرائب في أجزاء من كيفو الشمالية، وأنشأت إدارات ومراكز جديدة. وعلاوة على ذلك، أُحرز تقدم ضئيل في مجال دمج الجماعات المسلحة في قوات الشرطة المحلية في مقاطعتي كيفو.

مؤسسات الحكومة والبرلمان

١٣ - أُعلن في ١٩ شباط/فبراير عن تعديل وزاري أدى إلى خفض عدد المناصب الوزارية من ٥٤ منصبا إلى ٤٣ منصبا. وشملت التغييرات الرئيسية في الحكومة اثنين من نواب رئيس الوزراء الثلاثة، ووزارات الداخلية والمواد الهيدروكربونية والشؤون المالية وشؤون الميزانية، ودمج الوزارة المعنية بحقوق الإنسان في وزارة العدل.

١٤ - وقبل أن يختتم البرلمان دورته العادية السابعة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، اعتمد مشاريع قوانين تهدف إلى تحسين بيئة قطاع الأعمال، وأعاد النظر، بناء على طلب الرئيس، في الميزانية الوطنية لعام ٢٠١٠، بما في ذلك تخصيص الرواتب للقوات المسلحة ودوائر الشرطة. وأنشئت أيضا لجنة مشتركة لتنسيق أوجه الخلاف التي لا تزال قائمة بين الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ بخصوص مشروع القانون المتعلق باللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، المسؤولة عن إجراء الانتخابات العامة. وقد عرضت الحكومة مشاريع القوانين الأساسية الثلاثة المتعلقة بإصلاح القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والمجلس الأعلى للدفاع، ووضع الأفراد العسكريين في القوات المسلحة للجمهورية، والقانون الأساسي المتعلق بإصلاح الشرطة، وستُستعرض مشاريع القوانين تلك في الدورة البرلمانية التي بدأت في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٠. وإضافة إلى ذلك، لم يعتمد البرلمان بعد قوانين ذات أهمية بالغة لإصلاح النظام القضائي، ولا سيما التشريع المنشئ للمحكمة الدستورية ومحكمة النقض ومجلس الدولة. ولم تُنشأ بعد اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، ولا يوجد حتى الآن تشريع وطني للتنفيذ فيما يتعلق بنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

١٥ - وعلى مستوى المقاطعات، أدت الاقتراحات الداعية إلى سحب الثقة من حاكم كيفو الشمالية ورئيس جمعية المقاطعة في إكواتور، بناء على مزاعم بسوء الإدارة واختلاس الأموال، إلى تعليق دورتي مجلس المقاطعة في ١٥ كانون الثاني/يناير في كيفو الشمالية و ٦ شباط/فبراير في إكواتور. واستؤنفت الدورتان بعد ذلك في كلتا المقاطعتين.

العلاقات الإقليمية

١٦ - في ظل التحسن المتواصل في العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، عاودت اللجنة الثنائية المشتركة بين البلدين في الفترة من ١٧ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ عقد اجتماع في كينشاسا للمرة الأولى منذ اجتماعها الأخير في كيغالي في عام ١٩٨٨. وفي ١ شباط/فبراير، عُقد مؤتمر قمة مصغّر للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، قدم أثناءه مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، وهو رئيس نيجيريا السابق أولوسيغون أوباسانجو، وشريكه في

العمل كميسّر، رئيس جمهورية تترانيا المتحدة السابق بنيامين مكابا، تقريرهما النهائي عن التقدم المحرز والتحديات المتبقية فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقات ٢٣ آذار/مارس والحالة الأمنية والإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. غير أن العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا شهدت توترات بين الفينة والأخرى. فقد أبلغ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأن أكثر من ٢٠٠ ١٠ كونغولي رُحّلوا من أنغولا في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٠، رغم البلاغ المشترك الصادر عن البلدين في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ الذي اتفقا فيه على تعليق عمليات الطرد، وإنشاء آلية ثنائية لمعالجة المسائل المتعلقة بالمهاجرين عبر الحدود. وأفيد بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما فيها العنف الجنسي، في سياق عمليات الطرد.

١٧ - واتسع نطاق مشاركة جمهورية الكونغو الديمقراطية في الآليات الإقليمية الهامة خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير. وفي ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠، اعتمد خبراء الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى وثائق بشأن التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء، وإنشاء آلية لتسوية النزاعات بما في ذلك إقامة محكمة عدل خاصة بمنطقة البحيرات الكبرى، وحرية تنقل الأشخاص والسلع الأساسية ورؤوس الأموال. وفي كانون الثاني/يناير، تولت الجمهورية رئاسة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وعُقد اجتماع لمجلس وزراء الجماعة في كينشاسا، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ شباط/فبراير.

ثالثا - الاستعراض الاستراتيجي والتقدم المحرز صوب إنجاز ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٨ - طلب إليّ مجلس الأمن، في الفقرة ٢ من قراره ١٩٠٦ (٢٠٠٩)، جملة أمور منها إجراء استعراض استراتيجي للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وللتقدم الذي أحرزته البعثة صوب إنجاز ولايتها، آخذا بعين الاعتبار الإطار الاستراتيجي المتكامل.

١٩ - وكما ذكرت في تقريري السابق (S/2009/623)، وضعت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري استراتيجية شاملة لمنظومة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، هي الإطار الاستراتيجي المتكامل، الذي يتضمن رؤية مشتركة لأهداف الأمم المتحدة ومجموعة من النتائج المتفق عليها، وحدودا زمنية، ومسؤوليات عن المهام الحيوية لتوطيد السلام في البلد. ويحدد مشروع الإطار الاستراتيجي المتكامل أربعة أهداف استراتيجية أساسية للأمم المتحدة، هي معالجة النزاعات الجارية؛ وتحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة من النزاع؛ وتوطيد السلام في مختلف أنحاء البلد؛ واستدامة التنمية.

٢٠ - وفي ٢ شباط/فبراير، قدم ممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ألان دوس، إحاطة إلى حكومة البلد وأعضاء الجمعية العامة ومجلس الشيوخ والشركاء الدوليين بشأن أهداف الإطار الاستراتيجي المتكامل. وقدمت البعثة إحاطة أيضا إلى أعضاء مجلس الأمن والبلدن المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة بشأن ذلك الإطار في ١٦ شباط/فبراير على النحو المطلوب في الفقرة ٤٠ من قرار مجلس الأمن ١٩٠٦ (٢٠٠٩). ولا تزال المشاورات جارية بين البعثة والحكومة بشأن الإطار الاستراتيجي المتكامل، وسيُدخَل مزيد من التعديلات على المشروع مع أخذ آراء الحكومة في الاعتبار.

٢١ - وعموما، لا تزال المعايير التي حددتها في تقريري الصادر في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ (S/2007/671)، وكررتها في تقريري الصادر في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩ (S/2009/160) صحيحة، وستواصل البعثة تقييم التقدم المحرز صوب إرساء بيئة أمنية مستقرة وترسيخ مؤسسات ديمقراطية استنادا إلى تلك المعايير.

الاستعراض الاستراتيجي للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢٢ - لقد أُحرز تقدم كبير في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال العقد الماضي. وتشمل الإنجازات البارزة توقف الحرب الأهلية، وعملية التحول الناجمة التي أعادت للبلد سلامته الإقليمية، والنجاح في إجراء انتخابات وطنية ديمقراطية في عام ٢٠٠٦، والبرنامج الجاري المتعلق بتطوير البنية التحتية، وتحّسن العلاقات بين البلد وجيرانه على الحدود الشرقية.

٢٣ - وقد تحقق الاستقرار نسبيا في معظم مناطق البلد الغربية، بحيث تتيح الظروف عملية الإنعاش وبناء السلام عقب انتهاء النزاع. غير أن أحداث تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ التي شهدتها مقاطعة إكواتور، والأحداث التي وقعت في مقاطعة الكونغو السفلى في شباط/فبراير - آذار/مارس ٢٠٠٨، بيّنت أن النزاعات المحلية يمكن أن تتصاعد حدتها بسرعة ما لم تعجل سلطات الجمهورية بنزع فتيلها. ولا تزال الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية المستمرة في المناطق الحضرية، التي زادت تفاقما من جراء الأزمة المالية الدولية، تشكل مصدرا محتمل لزعزعة الاستقرار، بما في ذلك في كينشاسا. وأدت المنازعات على الحدود البرية والبحرية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا، فضلا عن استمرار عمليات طرد السكان، إلى توتر العلاقات بين البلدين أحيانا.

٢٤ - أما المنطقة الشرقية من البلد، فقد شهدت تطورات إيجابية في عام ٢٠٠٩، شملت التقارب بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وانتهاء تمرد المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، وإطلاق عمليات عسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة، وزيادة معدل مشاركة عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا مشاركة طوعية

في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن، مما أدى إلى إتاحة إمكانيات فريدة للتصدي لوجود جماعات مسلحة في المنطقة الشرقية من البلد. ومع ذلك، ما زالت هناك تحديات كبيرة ترتبط باستمرار وجود القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة؛ والاحتياجات الإنسانية الواسعة النطاق؛ واستمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما فيها العنف الجنسي والجنساني، على يد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وجيش الرب للمقاومة، وعناصر في الجيش الكونغولي أدمج بعضها في الآونة الأخيرة؛ والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية؛ والتوترات الطائفية التي تزداد حدة من جراء تنقلات السكان بين جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما كيفو الشمالية، ورواندا؛ والأسباب الجذرية لانعدام الاستقرار في المنطقة، بما فيها الوجود المحدود لسلطة الدولة. وفي إيتوري، لا يزال يتعيّن القضاء تماما على فلول الجماعات المسلحة، وثمة حالات لم يُبت فيها بعد تشمل نحو ٠٠٠ ٨ مقاتل مسرّحين، لم يتلقوا استحقاقات إعادة الإدماج منذ عام ٢٠٠٤، ويمكن أن يعززوا صفوف الجماعات المسلحة المتبقية. وقد تحول جيش الرب للمقاومة إلى تهديد للمنطقة دون الإقليمية بأكملها. وتقدر البعثة أن أقل من ١٠٠ فرد من أفراد ذلك الجيش لا يزالون في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بينما يواصل ما يتراوح من ٣٠٠ إلى ٣٥٠ من أفراده التنقل في مجموعات صغيرة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان وربما يصلون أحيانا حتى إلى تشاد.

٢٥ - وما زال البلد يواجه، في مختلف أرجائه، تحديات كبيرة في توطيد السلام من جراء ضعف قدرات مؤسسات الدولة، وبخاصة فيما يتعلق بمؤسسات سيادة القانون والمؤسسات الأمنية؛ وبطء الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي؛ والفساد؛ والإفلات من العقاب. وتعرب أحزاب المعارضة عن القلق إزاء تقليص مساحة الحرية السياسية، واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان والإفلات من العقاب. وتواجه عملية توطيد السلام عائقا كبيرا يتمثل في قلة التقدم المحرز صوب بناء قوات جيش كونغولي وخدمات أمنية تتسم بالكفاءة المهنية وبالتكامل. وإضافة إلى ذلك، ما زال التأخير يلاحق الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات المحلية التي أُجلت إلى غاية عام ٢٠١١، فضلا عن الانتخابات العامة التي ينص الدستور على إجرائها في السنة ذاتها. وفي ٢٥ شباط/فبراير، أعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة أن المرحلة الثانية من استكمال تسجيل الناخبين ستجري في مقاطعات الكونغو السفلى وكاتانغا وكازاي الشرقية ومانييما من ١٩ أيار/مايو إلى ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٠.

التقدم المحرز صوب إنجاز ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢٦ - تطورت ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتوسعت بشكل ملحوظ منذ نشر البعثة لأول مرة في عام ١٩٩٩. وكانت البعثة قد أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٧٩ (١٩٩٩) بقوام أولي للقوات يتكون من ٥٠٠ مراقب عسكري. وكانت المهمة الرئيسية للبعثة هي تقديم الدعم لتنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار بين الأطراف الكونغولية والدول الست ذات الصلة بالنزاع. وبمقتضى القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠) زاد عدد قوات البعثة إلى ٥٣٧ ٥ من الأفراد العسكريين، بما في ذلك ما يبلغ ٥٠٠ مراقب، واتسعت ولايتها بموجب الفصل السابع لتشمل المساعدة في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن بشكل طوعي للجماعات المسلحة الأجنبية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للجماعات المسلحة الكونغولية في عام ٢٠٠١. وبدءا من عام ٢٠٠٢، جرى تكليف البعثة أيضا بدعم تدابير بناء الثقة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا.

٢٧ - وفي أعقاب توقيع الأطراف الكونغولية في عام ٢٠٠٢ على الاتفاق الخاص بالعملية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، اتسع نطاق ولاية البعثة بموجب القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣) لتشمل، في جملة أمور، تيسير تنسيق الأنشطة مع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية دعما لعملية الانتقال.

٢٨ - وعلى ضوء تصاعد الأزمة في إيتوري، أذن مجلس الأمن في قراره ١٤٩٣ (٢٠٠٣) أيضا بزيادة قوام البعثة إلى ٨٠٠ ١٠ فرد لتمكينها من أن تحل محل قوة المهام المتعددة الجنسيات التي يقودها الاتحاد الأوروبي والتي كانت قد أوفدت إلى بونيا في الفترة من أيار/مايو إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وتم توسيع ولاية البعثة بموجب قرارات المجلس ١٤٤٥ (٢٠٠٢) و ١٤٦٨ (٢٠٠٣) و ١٤٨٤ (٢٠٠٣) لتشمل تيسير إنشاء لجنة إعادة السلام في إيتوري، ودعم عمل اللجنة، الذي أنجز بنجاح في عام ٢٠٠٤. وجرى في وقت لاحق توسيع ولاية البعثة بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٦٥ (٢٠٠٤) لتشمل تقديم الدعم لاعتماد التشريعات الأساسية، والعملية الانتخابية، وإصلاح القطاع الأمني.

٢٩ - وعقب استيلاء القوات المنشقة، بقيادة لوران نكوندا، على بوكافو في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، جرى تعزيز ولاية البعثة لتشمل تقديم الدعم للجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في مقاطعتي كيفو، بسبل من بينها دعم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في عمليات تهدف إلى نزع سلاح الجماعات المسلحة. وتحقيقا لهذه الغاية، جرت زيادة قوام البعثة أيضا إلى ٦٠٠ ١٥ فرد. ومع تدهور الوضع في مقاطعتي كيفو بين عامي

٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، قدم مجلس الأمن توجيها إلى البعثة في قراره ١٨٥٦ (٢٠٠٨) كي تركز جهودها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وكي تساعد في إيجاد حل دائم لمواجهة التحديات هناك. وأدى تعيين الرئيس أوباسانجو مبعوثا خاصا للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، إلى تعزيز هذه الجهود .

٣٠ - وبموجب القرارات السابقة التي دعت البعثة إلى الإسهام في تهيئة بيئة آمنة للانتخابات، ساهمت البعثة في إدماج الجيش عن طريق تقديم التدريب الأساسي للوحدات التي تمر بعملية الدمج. كذلك طلب مجلس الأمن من البعثة في قراراته المتعاقبة التي اتخذها في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ أن تقدّم التدريب للقوات المسلحة، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، كجزء من الجهود الرامية إلى بناء قوات مسلحة كونغولية تتسم بالمصداقية والتماسك والانضباط.

٣١ - وأنجزت البعثة عددا من مهامها الرئيسية المكلفة بها. فبدعم من البعثة، تم بنجاح تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار في عام ٢٠٠٣، وإن كانت الجماعات المسلحة الأجنبية لا تزال نشطة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وما زالت أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن لمقاتلي هذه الجماعات جارية. ومهد التوقيع على اتفاق صن سيتي الطريق لإعادة توحيد البلد بصورة فعالة. وكان تقديم البعثة للدعم في هذا الصدد أمرا حاسما لضمان نجاح إنشاء المؤسسات الانتقالية وسير عملها. وعلى وجه الخصوص، دعمت البعثة الحكومة الانتقالية في إجراء استفتاء لإقرار دستور جديد وتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية حرة ونزيهة في عام ٢٠٠٦. وأنجزت عملية الانتقال هذه بنجاح في عام ٢٠٠٧ بتنصيب المؤسسات المنتخبة حديثا.

٣٢ - وأسهمت الجهود المتواصلة في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ التي بذلها المبعوث الخاص أوباسانجو والبعثة في تحسين العلاقات وتبادل السفراء بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا، ومهدت الطريق للقيام بعمليات مشتركة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة.

٣٣ - ولا يزال العديد من المهام الموكلة إلى البعثة على مر السنين جاريا، بما في ذلك حماية المدنيين؛ ورصد وحماية وتعزيز حقوق الإنسان؛ ووضع استراتيجية للعدالة الانتقالية؛ وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية؛ وتنفيذ أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن، ودعم العمليات الحكومية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وتنسيق الجهود الدولية المبذولة لإصلاح القطاع الأمني؛ وتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام وتنفيذها؛ ودعم بناء قدرات المؤسسات الوطنية، بما في ذلك القوات المسلحة

لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتعزيز قدرات الشرطة وتعزيز النظام القضائي ونظام السجون؛ وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون؛ والتصدي للاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية.

٣٤ - وعلى الصعيد الإقليمي، أسهم الدعم الذي قدمته البعثة لبناء الثقة وتطبيع العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا وبوروندي في إحياء اللجان الثنائية والجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى، والتصديق على ميثاق مؤتمر البحيرات الكبرى بشأن السلام والأمن.

رابعا - بعثة التقييم التقني

٣٥ - من أجل الاضطلاع بالمهام المتبقية المنصوص عليها في الفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ١٩٠٦ (٢٠٠٩)، وهي مواصلة تطوير المعايير القائمة، وتحديد طرائق إعادة تشكيل ولاية البعثة، بالتعاون الوثيق مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وشرطية للبعثة، لا سيما في المهام الحرجة التي يتطلب الأمر إنجازها حتى تستطيع البعثة أن تتصور سحبها تدريجيا دون التسبب في الانزلاق إلى حالة عدم الاستقرار، قمت بإيفاد بعثة تقييم تقني متعددة التخصصات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ٢٢ شباط/فبراير إلى ٥ آذار/مارس. وفيما يتعلق بالسحب التدريجي للبعثة، يشار إلى أنه في وقت سابق، في منتصف عام ٢٠٠٩، طلب الرئيس جوزيف كابيلا من الأمم المتحدة أن تقدم، بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٠ (في الذكرى الخمسين لاستقلال البلد)، خطة للسحب التدريجي للبعثة

٣٦ - وشارك في بعثة التقييم التقني كل من إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الدعم الميداني، وإدارة الشؤون السياسية، وإدارة الأمن والسلامة، فضلا عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، وشارك موقعيا مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وانضم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، آلان لو روي، إلى بعثة التقييم وقادها في الفترة من ١ إلى ٣ آذار/مارس كي يعرض النتائج التي توصلت إليها البعثة على رئيس الوزراء أدولفي موزيتو والرئيس كابيلا.

٣٧ - وتلقت بعثة التقييم إحاطات مفصلة من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، وتشاورت مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بما يشمل نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية والأمن، ورئيس أركان الدفاع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية،

والمفتش العام للشرطة، ووزراء الخارجية والدفاع والعدل وحقوق الإنسان والتعاون الدولي والإقليمي والتخطيط، فضلا عن رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة، بصفته كذلك نائب رئيس اللجنة الوطنية للمتابعة المنبثقة عن اتفاقات ٢٣ آذار/مارس. وإضافة إلى ذلك، اجتمعت بعثة التقييم التقني مع ممثلي الهيئات الدبلوماسية والمنظمات غير الحكومية الدولية، والأحزاب السياسية المعارضة، والمجتمع المدني. وزار أعضاء بعثة التقييم التقني جيمينا ودونغو في مقاطعة خط الاستواء (إكواتور)، وغوما في كيفو الشمالية.

ألف – استنتاجات بعثة التقييم التقني

الجوانب السياسية

٣٨ – أخذاً في الاعتبار التطورات التي طرأت فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقات ٢٣ آذار/مارس الوارد وصفها في الفقرتين ١١ و ١٢، لاحظت بعثة التقييم أن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري واصلا مساعدة الأطراف في التنفيذ اليومي للاتفاقات، وذلك في إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار لشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي نفس الوقت، على ضوء الإغلاق المزمع في حزيران/يونيه ٢٠١٠ لمكتب مبعوثي الخاص في منطقة البحيرات الكبرى في نيروبي، أوصت بعثة التقييم بأن يتحمل مكتبا البعثة في غوما وبوكافو مسؤوليات دعم ورصد تنفيذ الاتفاقات.

٣٩ – ولا يزال التواصل الفعال مع السكان الكونغوليين والسلطات الكونغولية يمثل تحديا كبيرا. وتجري البعثة أنشطة يومية للتوعية المجتمعية، وأنشطة للنشر والبث في جميع أنحاء البلد تعكس كامل نطاق ولاية البعثة. ولا يزال راديو أوكابي يحظى بأكبر جمهور وأعلى مصداقية مقارنة بأي شبكة إذاعية عاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأسرها. وستتطلب الولاية الجديدة للبعثة وإعادة تشكيلها بذل جهود متواصلة لتحسين أنشطة الإعلام والاتصالات بشأن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعلاقتها بفريق الأمم المتحدة القطري، والتخفيض التدريجي لعدد أفرادها وانسحابها بشكل تدريجي. ومن شأن الاتفاق مع المسؤولين الكونغوليين على اتباع نهج مشترك للاتصالات أن يحسن الاستقرار أثناء التخفيض التدريجي لعدد أفراد البعثة. وينبغي اتخاذ التدابير المناسبة لتيسير تدفق المعلومات بين البعثة والمؤسسات الكونغولية، ولتحسين التنسيق بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة في اتصالاتها الجماهيرية بشأن ولاية البعثة وأنشطتها. كذلك، ينبغي بذل جهود منسقة من جانب البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري لمواءمة جهودهما الإعلامية. ومع إعادة تشكيل البعثة وتقليص حجمها، ينبغي المحافظة على راديو أوكابي بوصفه شبكة تعمل على نطاق البلد بأسره.

الجوانب العسكرية

٤٠ - لا تزال القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تعاني من أوجه قصور هيكلي وافتقار إلى القدرات ستظل، إذا لم تعالج بفعالية، تحد من قدرة الحكومة على توفير الحماية الكافية لمواطنيها. ولا يزال الجيش الوطني يتألف من مزيج من جماعات الميليشيا السابقة التي لم تخضع للفحص وللتدريب ومن الأفراد السابقين في القوات المسلحة الزائيرية. ويُقدّر قوام القوة عموماً بما يتراوح من ٠٠٠ ١٣٠ إلى ٠٠٠ ١٥٥ فرد، من بينهم حوالي ٠٠٠ ٦٠ فرد بلغوا أو أوشكوا أن يبلغوا سن التقاعد. وأسفرت الموجات المتتابعة من إدماج الجماعات المسلحة عن ضعف في الولاء، وعدم انضباط، وعن انقطاعات في التسلسل القيادي. وقد تفاقم هذا الوضع بسبب عدم كفاية الميزانية والافتقار إلى المعدات والثكنات، وأوجه الضعف الرئيسية في نظام الرواتب، وضعف نظام القضاء العسكري، وعدم كفاية التدابير المتخذة لمعالجة حالات عدم الانضباط وانتهاكات حقوق الإنسان ومنعها.

٤١ - ولمعالجة أوجه القصور هذه، وضعت وزارة الدفاع خطة لإصلاح الجيش قُدِّمت إلى الشركاء الدوليين في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وتشمل هذه الخطة، التي يجري استعراضها من قِبل البرلمان، تعزيز القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عن طريق إعادة تنظيم تسلسلها القيادي على صعيد الأقاليم والعمليات. وتتضمن الخطة ثلاث مراحل وتهدف إلى أن يبلغ القوام الإجمالي للقوة حوالي ٠٠٠ ١٤١ فرد. وتشمل المرحلة الأولى (الممتدة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١) إعادة تنظيم وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وتدريبها وتجهيزها ونشرها الأوّلي في المناطق الرئيسية في جميع أنحاء البلد للاستجابة لحالات الطوارئ مثل الأحداث الأخيرة التي وقعت في مقاطعة إكواتور. ويتمثل أحد الأهداف خلال هذه المرحلة في إعداد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لتولي المسؤولية من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيتواصل أثناء المرحلة الثانية (الممتدة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٦) نشر وحدات التغطية على مستوى الأقاليم وإنشاء وحدات للرد السريع ووحدات للدفاع. أما في المرحلة الثالثة (الممتدة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢٥) فإن الخطة تتوخى تحقيق المستوى الأمثل للقدرة العسكرية للقوات المسلحة وإمكانية مشاركتها في عمليات الاتحاد الأفريقي أو عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٤٢ - وقد تمكّنت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، على الرغم من أوجه القصور التي تعاني منها، من النجاح في نشر قواتها في مقاطعة إكواتور لتحييد الصراع الذي اندلع في منطقة دونغو، ومن القيام بذلك بسرعة. وتم نشر القوات المسلحة وعناصر الشرطة

الوطنية باستخدام الأعتدة الجوية الحكومية، وتضمنت هذه القوات والعناصر كتائب شديدة الفعالية جرى تدريبها مؤخراً من جانب بلجيكا وجنوب أفريقيا. وكان الجنود أيضا مجهزين تجهيزا جيدا ومدربين ومنضبطين؛ وكانوا مزوّدين بوجبات طعام جاهزة تكفيهم عدة أيام؛ ومجهّزين خصيصاً للعمليات بمعدات متطورة للاتصالات بما في ذلك الهواتف الساتلية.

٤٣ - وبعد النشر الأوّلي وإنشاء قاعدة للانطلاق وتنفيذ العملية الأوّلية ضمن موجة العمليات الهادفة إلى تأمين جيمينا واستعادة زمام السيطرة على المتمردين، طلبت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتكون قادرة على القيام بعمليات قتالية أخرى بهدف تأمين المراكز السكانية. وفي ذلك السياق، زوّدت البعثة القوات المسلحة بمعدات التحرك التكتيكي البري والجوي وبالوقود ومعدات الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين، وقدمت حصصاً غذائية من أجل ٢ ٣٥٠ عنصراً من عناصر القوات المسلحة وعناصر الشرطة الوطنية الكونغولية.

٤٤ - ولاحظت بعثة التقييم التقني أن نشر القدرات الإضافية المأذون بها بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٤٣ (٢٠٠٨) التي وردت بشأنها تعهدات قد أُنجزَ إلى حد بعيد. فإضافة إلى الطائرة البلجيكية من طراز C-130 التي أُرسلت في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، فإن كتيبتي مشاة من بنغلاديش ومصر وسريتي قوات خاصة من مصر والأردن بدأت العمل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، جنباً إلى جنب مع وحدة شرطة مشكَّلة من بنغلاديش. وسيتم إيفاد سرية هندسية ووحدة شرطة مشكَّلة من بنغلاديش و ١٣ ضابط مخابرات في آذار/مارس ٢٠١٠. ويصف تقريري المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر (S/2009/623) نشر هذه القدرات الإضافية واستخدامها في المناطق ذات الأولوية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤٥ - ومن بين القدرات الإضافية المتبقية المتعهد بتقديمها، يُتوقَّع أن تصل طائرتا هليكوبتر للخدمات من أوروغواي في نهاية شهر آذار/مارس ٢٠١٠ في حين من المقرر أن تصل طائرة هليكوبتر ثالثة في آب/أغسطس ٢٠١٠. ويُتوقع أن يتم إيفاد وحدة شرطة مشكَّلة من مصر بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٠. وتعهدت بنغلاديش أيضا بتقديم طائرة هليكوبتر للخدمات إلى البعثة، ليصل مجموع طائرات الهليكوبتر المتعهد بتقديها إلى ٤ طائرات من أصل ١٨ طائرة هليكوبتر مأذون بها. ورأت بعثة التقييم التقني أن مواصلة نشر جميع القدرات الإضافية المأذون بها بموجب القرار ١٨٤٣ (٢٠٠٨)، بما فيها تلك التي لم ترد بعد تعهّدات بشأنها، أمر أساسي، ولا سيما في ضوء العمليات العسكرية المستمرة في مقاطعتي كيفو والمقاطعة الشرقية، والمهمة ذات الأولوية الصادر بها تكليف والمتمثلة في حماية المدنيين.

الشرطة

٤٦ - إن الشرطة الوطنية، مثلها مثل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، مثقلة بإرث إدماج الجماعات المسلحة في صفوفها، مما أسهم في انعدام تماسكها وفي وجود اختلافات كبيرة بين أفرادها من حيث مستوى ما خضعوا له من فحص وتدريب، أو أسهم في عدم خضوعهم لأي فحص أو تدريب. كذلك فإن قدرة الشرطة الوطنية الكونغولية على القيام بالعمليات مقيّدة إلى حد كبير بسبب الافتقار إلى المركبات ومعدات الاتصالات واللوازم والمعدات ذات الصلة. ويعاني نظام البدلات أيضاً من أوجه قصور وثغرات.

٤٧ - ورغم هذه التحديات، أشارت بعثة التقييم التقني إلى إحراز بعض التقدم فيما يتعلق بإصلاح الشرطة، بما في ذلك اعتماد السلطات الكونغولية في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ خطة استراتيجية مدتها ١٥ سنة وخطة عمل مدتها ثلاث سنوات لبناء قدرات الشرطة الوطنية. وأثناء النصف الثاني من عام ٢٠٠٩، قامت الشرطة التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بمساعدة مقدمة من حكومة اليابان، بتدريب ٨ ٦٢٥ ضابطاً من ضباط الشرطة الوطنية، بينهم ٦٦٦ امرأة، وقامت البعثة بتدريب ٢٣٠ ضابطاً إضافياً من ضباط الشرطة الوطنية وبنشرهم على طول المحاور الاستراتيجية في الشرق في سياق الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار. وقام أيضا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتدريب ما مجموعه ٧٠٩ ضباط في شرطة إيتوري، و ٢١٠ ضباط في الشرطة القضائية.

٤٨ - وفي هذا السياق، رأت بعثة التقييم التقني أن هناك حاجة إلى مواصلة التركيز على بناء قدرات الشرطة الكونغولية في مجال التصدي للأزمات؛ وبسط سلطة الدولة بما في ذلك من خلال النشر الفعال لوحدات الشرطة الكونغولية على طول المحاور الحيوية في الشرق؛ ودعم التنفيذ الفعال لإصلاح الشرطة.

المؤسسات القضائية والسجون

٤٩ - لا تزال آليات العدالة المدنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في وضع متردٍّ، ولم يُنشأ حتى الآن العديد من المؤسسات القضائية المنصوص عليها في الدستور، ولا سيما محكمة النقض والمحكمة الدستورية. ويستخدم نظام العدالة المدني أقل من ١ في المائة من الميزانية الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي تفتقر أيضاً إلى نظم إدارية سليمة، بما في ذلك نظم المالية وشؤون الموظفين ومتابعة القضايا والميزانية والمشتريات وإدارة الأصول. وترد تقارير كثيرة عن تدخل المسؤولين الحكوميين في عمليات العدالة وعن الفساد، مما حفز على تدريب ٢٠٠ من القضاة في مجال الأخلاقيات وممارسات مكافحة الفساد. وهناك أقل من

١ ٤٠٠ قاضٍ وعضو في النيابة العامة من أصل الاحتياجات المقدرة البالغة ٥ ٠٠٠ فرد على الأقل، ولا يتوافر سوى عدد قليل من المحامين، بمن فيهم محامو الدفاع. ومن الأولويات والتحديات الأساسية التي أعربت عنها وزارة العدل وحقوق الإنسان لبعثة التقييم التقني إقامة محاكم العدل والسلام المسؤولة عن إدارة المنازعات الانتخابية.

٥٠ - ولا تزال مؤسسات العدالة العسكرية تواجه تحديات مماثلة لتلك التي تواجهها مؤسسات العدالة المدنية، بما في ذلك النقص الحاد في عدد القضاة وأعضاء النيابة العامة العسكريين، إذ يوجد ٣٥٠ قاضياً عسكرياً فقط من أصل الاحتياجات المطلوبة البالغة ٨١٨ قاضياً. وكثيرا ما يتعرض نظام القضاء العسكري لتدخلات سياسية وتدخلات من جانب القيادة، وهو يعاني من قصور الترتيبات الأمنية الموفرة للقضاة في المناطق المتضررة من النزاعات. وفي هذا السياق، قامت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتدريب ٦٦٥ من موظفي القضاء العسكري خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير.

٥١ - ولا يزال نظام السجون يتسم بظروف احتجاز كارثية، من بينها نقص الغذاء والاكتظاظ الشديد والافتقار إلى المرافق الطبية. وهناك عدة حالات مات المحتجزون فيها من الجوع، إذ لا تُخصص ميزانية لتغطية التكاليف التشغيلية بما في ذلك الغذاء والاحتياجات الأساسية الأخرى. كذلك فإن المنشآت الأمنية بدائية، مما يساهم في ارتفاع معدلات الهروب في إطار نظام السجون. وما يقرب من ٩٥ في المائة من العاملين في السجون ليسوا من موظفي الخدمة المدنية، بل نصّبوا أنفسهم لأداء هذه المهام بدون أن يتلقوا أي تدريب رسمي على المسؤوليات التي تقتضيها وظائفهم. ولا توجد مؤسسة لتدريب موظفي السجون، ومن بينهم الحراس. ولا يوجد أي تنسيق رسمي أو عملي فيما بين وزارات العدل وحقوق الإنسان والدفاع والداخلية، التي تتحمل مسؤولية مشتركة عن قطاع السجون. ومن بين عدد السجناء البالغ ١٨ ٠٠٠ سجين تقريباً في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، يقدّر أن ٧٠ في المائة منهم على الأقل محبوسون احتياطياً. ولا يوجد بين جميع السجون العسكرية في البلد أي سجن يعمل.

٥٢ - وفي هذا السياق، أوصت بعثة التقييم التقني بإعطاء أولوية فورية وعاجلة لوضع وتنفيذ برنامج متعدد السنوات لدعم العدالة يجري الاضطلاع به بالاشتراك مع الأمم المتحدة. وسيركز هذا البرنامج بشكل خاص على تطوير تسلسل العدالة الجنائية، أي الشرطة والقضاء والسجون، في المناطق المتضررة من النزاعات في إيتوري ومقاطعتي كيفو والمقاطعة الشرقية وسيركز على تقديم الدعم البرامجي الاستراتيجي على الصعيد المركزي في كينشاسا.

إصلاح القطاع الأمني

٥٣ - لاحظت بعثة التقييم التقني عدم وجود رقابة فعالة على القطاع الأمني، بما في ذلك الرقابة من جانب البرلمان. وأشار الشركاء الدوليون في اجتماعاتهم مع تلك البعثة إلى أنهم سيرحبون باضطلاع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدور في مواءمة الجهود الثنائية المشتتة بشأن إصلاح القطاع الأمني. بما في ذلك ما يخص إقامة القوة الأساسية المتوخاة في قرار مجلس الأمن ١٩٠٦ (٢٠٠٩)، مما يمكن أن يساهم في المرحلة الأولى من خطة إصلاح الجيش التي وضعتها الحكومة.

٥٤ - وأشارت بعثة التقييم التقني أيضا إلى أن الكفاءة المهنية للقوات المسلحة والشرطة الوطنية شرط أساسي لحماية المدنيين، ضمانا لعدم ارتكاب القوات الأمنية انتهاكات لحقوق الإنسان، وتوافر القدرة لديها على منع تلك الانتهاكات والتصدي لها. وفي هذا السياق، أعدت البعثة مشروع مذكرة تفاهم بين البعثة والحكومة لفحص العناصر الأمنية الوطنية التي ستدربها البعثة، وذلك لضمان عدم تورطهم في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وقد جرى إطلاع الشركاء الدوليين على مشروع مذكرة التفاهم بغرض تحفيز البدء في عملية فحص أوسع نطاقا.

٥٥ - وفيما يخص الجهود المبذولة لمواءمة جهود إصلاح القطاع الأمني، وافقت بعثة التقييم التقني على الحاجة إلى وضع خريطة للمؤسسات الأمنية، واستحداث مصفوفة على شبكة الإنترنت لتبادل المعلومات بين الشركاء في إصلاح القطاع الأمني، وعقد حلقات دراسية بشأن الموضوع، وتيسير برامج تبادل للبرلمانيين وموظفي وزارة الدفاع مع البلدان الأخرى، من أجل تبادل الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن

٥٦ - في عام ٢٠٠٩، أعيد ما مجموعه ٣ ٧٥١ عنصرا من عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى رواندا. وكان من بين هؤلاء ١ ٥٦٤ فردا من المقاتلين الأجانب، منهم ٤٢ طفلا كانوا مرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة، و ٢ ١٨٧ فردا من المعالين. وتبلغ نسبة الإعادة إلى الأوطان هذه ثلاثة أمثال النسبة التي تحققت في عام ٢٠٠٨. وإضافة إلى ذلك، تسلمت البعثة ٤٣٣ فردا كونغوليا في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ما زالوا في انتظار الاستفادة من برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومنذ بداية عام ٢٠١٠، أنجزت البعثة شهريا تسريح ١٥٧ من مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وإعادتهم إلى أوطانهم.

٥٧ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وافقت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من حيث المبدأ على إدراج المقاتلين الكونغوليين التابعين للجماعات المسلحة الأجنبية ضمن البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفيما يخص العناصر المتبقية من الجماعات المسلحة الكونغولية، تنظر حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في خطة لإمكانية استفادتهم، لفترة محدودة، من خيارات إعادة الإدماج عن طريق استراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن والاستقرار. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أصبحت كيفوافوا مايي - مايي أول مجموعة تنخرط في تلك العملية، وبدأ تجميعها في كيفو الشمالية في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٥٨ - وإضافة إلى التوصيات التي وردت في تقريري الثامن والعشرين (S/2009/335)، أصدرت بعثة التقييم التقني عدة توصيات لتحسين عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن التي تضطلع بها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتحسين الدعم الذي تقدمه البعثة للجهود التي تبذلها الحكومة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفيما يخص نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن، أوصت بعثة التقييم التقني بأن تقوم البعثة بتحسين استراتيجية الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لمواجهة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، الواردة في تقريري الأخير المقدم إلى مجلس الأمن (S/2009/623)، ومن بين سبل ذلك النظر في برنامج حوافز للقادة يستهدف قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا من ذوي الرُتب المتوسطة والعليا الذين لم يتورطوا في الإبادة الجماعية أو يتهموا بارتكاب فظائع ضد المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإضافة إلى ذلك، يجب تشجيع البلدان التي يقيم فيها أعضاء قيادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد أولئك الأفراد، ومن بينها التنفيذ الفعال لنظام الجزاءات ضد جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومقاضاة مرتكبي انتهاكات الجزاءات.

٥٩ - وفيما يخص نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، أوصت بعثة التقييم التقني بأن تقدم البعثة الدعم إلى البرامج المتصلة بالعناصر المسلحة المتبقية في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وكاتانغا ومانيما، وأن تساعد على تحديد مصدر الأموال اللازمة لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي لن يغطيها البنك الدولي، ويشمل ذلك ما يتصل بما يقدر بحوالي ٣٠ ٠٠٠ من أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من المتوقع تسريحهم في سياق خطة إصلاح الجيش.

حماية المدنيين

٦٠ - من المؤشرات المهمة التي تبيّن التحديات المتصلة بالحماية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ارتفاع مستوى انتهاكات حقوق الإنسان في أنحاء البلد، وارتفاع عدد حالات التشرد الداخلي، الذي يمثل محور الاحتياجات الإنسانية. وفي حين تم تسجيل ما يربو على مليون عائد في عام ٢٠٠٩، من بينهم ٠٠٠ ٨٥٠ في كيفو الشمالية، ما زال انعدام الأمن واسع الانتشار في أجزاء من كيفو الشمالية، من بينها ماسيسي وروتشورو ولوبيرو، وفي أجزاء من كيفو الجنوبية، من بينها شابوندا وكاليهي وهضبة أوفيرا، حيث ما زالت ترد بلاغات عن انتهاكات وهجمات تقوم بها جماعات مسلحة على السكان المدنيين. وازدادت أيضا التوترات نتيجة لبعض التحركات عبر الحدود من قِبل السكان من رواندا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، ما أدى إلى نزاعات على الأراضي في مناطق العودة.

٦١ - وفي المقاطعة الشرقية، ما زال ما يقدر بنحو ٠٠٠ ٣٠٠ شخص مشردين. وفي مقاطعة إكوانور، عقب الأحداث التي جرت في منطقة دونغو، أصبح ما يصل إلى ٠٠٠ ٦٠ شخص مشردين داخليا، وعبر ٠٠٠ ١١٤ شخص الحدود إلى جمهورية الكونغو. ولجأ ٠٠٠ ١٨ آخرون إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة، بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ وشباط/فبراير ٢٠١٠. وكان من عادوا منهم قليلين رغم تحسُّن الحالة الأمنية.

٦٢ - وما زال وضع حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية يمثل إشكالية كبيرة. فقد واصلت الجماعات المسلحة، ولا سيما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة، إلى جانب عناصر من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية والوكالة الوطنية للاستخبارات وغيرهم من المسؤولين في جمهورية الكونغو الديمقراطية الموكل إليهم حماية السكان، ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وأُبلِغ أيضا عن أعمال تخويف وعنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان. وإضافة إلى ذلك، ظلت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تواجه صعوبات في الوصول إلى عدد من مرافق الاحتجاز بالرغم من صدور تعليمات في هذا الصدد لرئيس الجمهورية نفسه إلى السلطات المعنية في تموز/يوليه ٢٠٠٩. وتلقى أيضا كثير من موظفي البعثة تهديدات خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وإن كانت السلطات الحكومية قد اتخذت إجراءات ضد من زُعم أنهم هم الذين ارتكبوا أعمال التهديد هذه.

٦٣ - وظلت الجماعات المسلحة، ومن بينها جيش الرب للمقاومة والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، تشكل تهديدا كبيرا للسكان المدنيين في المقاطعة الشرقية وفي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. ففي الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ إلى شباط/فبراير ٢٠١٠،

وردت تقارير عن مصرع ما يربو على ٢٥٠ مدنيا على أيدي جيش الرب للمقاومة في منطقة أويلي العليا، واختُطف عشرات آخرون، وشُرد آلاف الأشخاص بسبب انعدام الأمن عقب تلك الهجمات. ولوحظت أنشطة أيضا للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، تتمثل في هجمات انتقامية على القرى. وإضافة إلى ذلك، ظلت جماعات مسلحة وميليشيات أخرى، من بينها جماعات ميليشيا مايي – مايي وائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين وجماعات ميليشيا إيتوري مسؤولة عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

٦٤ – ويمثل استمرار انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها عناصر من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما فيها ما حدث في إطار عمليتي كيميا الثانية وأماني ليو، مدعاة للقلق بوجه خاص. فقد تلقت البعثة ادعاءات كثيرة، لم تكن صحتها مؤكدة، بشأن انتهاكات لحقوق الإنسان قامت بها عناصر من تلك القوات، منها ٥٣ ادعاء جرى التحقيق فيها وتأكدت صحتها وعُرضت على السلطات القضائية بجمهورية الكونغو الديمقراطية لمتابعتها. وإضافة إلى ذلك، في يوم ١٣ شباط/فبراير، حكمت محكمة العمليات العسكرية في كيفو الشمالية، التي كانت لم تنعقد منذ عدة شهور، على خمسة من جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بالإعدام بسبب ارتكاب جرائم قتل، وحكمت على واحد بالسجن لمدة ٢٠ عاما بسبب ارتكاب جريمة اغتصاب، وحكمت على جنديين بالسجن لمدة ٥ أعوام بسبب جريمة قبض تعسفي. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أدانت محاكم الحامية العسكرية في أوفيرا وبوكافو ١٤ جنديا على الأقل اشتركوا في عمليتي كيميا الثانية وأماني ليو بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، من بينها الاغتصاب. ولكن أعمال الملاحقة القضائية استمرت في التركيز على الجنود، ولم تحدث إدانات لضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير.

٦٥ – وفي هذا السياق، ما زال إنفاذ سياسة رئيس الجمهورية المتمثلة في عدم التسامح إطلاقا بخصوص انعدام الانضباط في صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية محدودا. ولكن رئيس أركان القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أبلغ بعثة التقييم التقني بإنشاء وحدات الشرطة العسكرية لفرض الانضباط في صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وطلب معونة البعثة في تجهيز تلك الوحدات إلى جانب محاكم العمليات العسكرية.

٦٦ – وقد طلب إليَّ مجلس الأمن في الفقرة ٤١ من قراره ١٩٠٦ (٢٠٠٩) تقديم تقييم لتنفيذ سياسة المشروطية التي تتبعها البعثة. وعلى ضوء التوقف التشغيلي للبعثة الذي أعقب

اختتام عمليتي كيميا الثانية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وبدء العمليات المشتركة بين البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في سياق عملية أماني ليو في ٢٥-٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠، سوف أوفد بعثة تقييمية مشتركة بين الوكالات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في أواخر نيسان/أبريل ٢٠١٠، حينما تكون الظروف أكثر مواتاة لإجراء التقييم المطلوب.

٦٧ - وفي ذات الوقت، ومع أن بعض التحديات ما زالت باقية، فقد اتخذت البعثة تدابير عديدة لتنفيذ سياسة المشروطية. وفي سياق عملية أماني ليو، اتفقت البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، في التوجيه المشترك بشأن العمليات الصادر عنهما، على أن يجري تخطيط مشترك وعمليات مشتركة بما يتماشى مع سياسة الرئيس المتمثلة في عدم التسامح إطلاقا وبما يتماشى مع سياسة المشروطية التي تتبعها البعثة.

٦٨ - وفي رسائل متبادلة لاحقاً بين قائد البعثة ورئيس أركان القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بتاريخ ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، تم تأكيد أن البعثة لن تقدم الدعم إلا لعمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المقررة بصورة مشتركة وليست بقيادة ضباط كانوا متورِّطين سابقاً في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وعلى إثر هذه الرسائل المتبادلة، كما ورد في الفقرة ٤، واعتبارا من بداية شباط/فبراير، فرزت البعثة قادة الكتائب الهجومية الثماني عشرة الذين عينتهم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية للمشاركة في العمليات المشتركة، ووافقت البعثة عليهم مسبقا.

٦٩ - وتقوم خلية الرد السريع والإنذار المبكر التابعة للبعثة باستعراض تنفيذ سياسة المشروطية بصورة منتظمة، وتبلغ فريق الإدارة العليا المعني بالحماية بتوصيات لاتخاذ إجراءات. وقد وُضعت آليات مشابهة في غوما وبوكافو خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وإضافة إلى ذلك، أعدت البعثة إجراءً تشغيليا موحدا في ما يتعلق بالشروط والإجراءات التي تنظم تقديم البعثة دعما للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٧٠ - وتماشيا مع استراتيجية حماية المدنيين على نطاق منظومة الأمم المتحدة التي وُضعت صيغتها النهائية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، اتخذت البعثة خطوات ملموسة لتعزيز القدرة العسكرية والمدنية وإقامة تحالفات حاسمة لحماية المدنيين. وأنشأت البعثة قاعدة بيانات تجمع المعلومات الواردة من بعثات أفرقة الحماية المشتركة ومجموعة الحماية وتُستخدم لتحديد المناطق ''الواجب حمايتها''. وعلاوة على ذلك، واستنادا إلى تقييم داخلي أجرته البعثة لأفرقة الحماية المشتركة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أعيد انتداب ٢٩ موظفا من البعثة بصورة مؤقتة للمشاركة في بعثات أفرقة الحماية المشتركة. وتقرَّر أيضا إيفاد أكثر

من ٤٩ مترجماً شفوياً للاتصال مع المجتمعات المحلية إلى نحو ٤٩ موقعاً لقواعد عمليات السرايا وقواعد العمليات المؤقتة التابعة للبعثة بغرض تحسين العلاقات بين الأفراد العسكريين والمجتمعات المحلية. واتخذت البعثة أيضا خطوات لتكرار مفهوم مركز المراقبة الذي أنشئ بنجاح في كيوانجا، بكيفو الشمالية، في عام ٢٠٠٩، في بعض مواقع قواعد عمليات السرايا التابعة للبعثة.

٧١ - ولمجابهة التحديات الناجمة عن النقص في الموارد في ما يتعلق بحماية المدنيين، اقترحت بعثة التقييم التقني إنشاء قدرة دائمة لأفرقة الحماية المشتركة التي ينبغي أن يعزِّزها المترجمون الشفويون للاتصال بالمجتمعات المحلية وأن تعقبها بصورة منهجية تحقيقات في مجال حقوق الإنسان يجريها كل من المكتب المشترك لحقوق الإنسان التابع للبعثة وأفرقة التحقيق المشتركة لدى الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان. وينبغي تجهيز آليات الحماية تلك بما يكفي من الدعم اللوجستي المناسب، بما في ذلك المركبات ومعدات الاتصال وإمكانية الوصول إلى النقل الجوي. وإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز قدرة البعثة على التحليل والإنذار المبكر واتخاذ القرارات، بما في ذلك عن طريق خلية البعثة للرد السريع والإنذار المبكر وفريق الإدارة العليا المعني بالحماية التابع للبعثة، الذي يشمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين باعتبارهما قيادة مجموعة الحماية. ولاحظت بعثة التقييم أن نشر العنصر العسكري للبعثة يتطابق مع ٨٨ في المائة من المناطق ''الواجب حمايتها'' في كيفو الشمالية، وأوصت بالحفاظ على هذا الترابط الوثيق في سياق عملية أماني ليو. وصدرت توصية أيضاً بأن تعزز البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري قدراتهما على التحليل المشترك في ما يتعلق بحماية المدنيين، مع كفالة بقاء الدور المحدد لأفرقة الحماية المشتركة متمايزاً عن دور وكالات الحماية التابعة للأمم المتحدة ووكالات الحماية غير الحكومية.

حماية الأطفال

٧٢ - استمر تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح بصورة منهجية، ولا سيما في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وكاتانغا، والمقاطعة الشرقية. وفي عام ٢٠٠٩، قامت البعثة بتوثيق حالات ٨٤٨ طفلاً تم تجنيدهم حديثاً (من بينهم ٥٢ طفلة). وشملت قائمة مرتكبي هذا التجنيد ائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري، وجيش الرب للمقاومة. وأدت عملية الاندماج السريعة أيضا إلى زيادة وجود الأطفال في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتقوم القوات المسلحة الوطنية بحملة تجنيد جديدة في كاتانغا وكاساي الشرقية وكاساي الغربية. وجرى توثيق ما مجموعه ٢٣ حالة قتل و ١٢ حالة

تشويه للأطفال. ولا يزال العنف الجنسي ضد الأطفال منتشراً. وفي هذا السياق، تواصل منظومة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية العمل عن كثب مع الحكومة لكفالة تنفيذ التزاماتها بالتصدي للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

العنف الجنسي

٧٣ - لا يزال العنف الجنسي يشكل تهديداً كبيراً للنساء والفتيات. وفي عام ٢٠٠٩، سجل صندوق الأمم المتحدة للسكان نحو ٢٩٧ ١٥ حالة عنف جنسي، أُبلغ عن عدد قليل منها إلى القضاء. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وحده، أبلغ عن ٢٨٦ حادث عنف جنسي في كيفو الشمالية، وعن ٣٦٠ حادثاً آخر في كيفو الجنوبية. وفي مقاطعتي أويلي، تشمل الهجمات التي يشنها جيش الرب للمقاومة العنف الجنسي والتشويه. ومنذ تقريري الأخير، أُحرز بعض التقدم على صعيد القضاء في ما يتعلق بثلاثة من أصل خمسة من كبار ضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجهت إليهم تهم بارتكاب أعمال عنف جنسي، وأثيرت حالاتهم مع الرئيس كابيلا خلال الزيارة التي قامت بها بعثة مجلس الأمن في أيار/مايو ٢٠٠٩ إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. إلا أن اثنين من هؤلاء المتهمين تجنبا إلقاء القبض عليهما.

٧٤ - وفي ٢٥ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، انطلق تطبيق الاستراتيجية الوطنية بشأن العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس التي أعدتها وزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الأسرة والطفل في كينشاسا بدعم من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري. وتشمل هذه الاستراتيجية الوطنية عناصر ذات أولوية محددة في الخطة التشغيلية لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الشاملة للتصدي للعنف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ووفقاً للركائز الخمس الواردة في هذه الاستراتيجية الشاملة، أنشئت كذلك خمسة أفرقة عاملة مواضيعية. وتم تحديد جهات التنسيق الحكومية لكل من هذه العناصر، وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أنشئت آليات التنفيذ على صعيد المقاطعات في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري.

توطيد السلام وتحقيق الاستقرار

٧٥ - أسفرت عقود من سوء الحكم عن تآكل سلطة الدولة إلى حد كبير في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في شرقها، ولا يزال الضعف يشوب وجود الدولة وقدرتها في جميع أرجاء البلد. ويستمر تفاقم هذه التحديات بسبب تفشي الفساد، الذي يعيق قدرة السلطات المركزية على تقديم الخدمات، وتحصيل الإيرادات على نحو فعال، وإعادة سيادة القانون. ولا تزال عملية تطبيق اللامركزية المتوخَّاة وإعادة ترسيم حدود المقاطعات المقررة

معلّقتين، وقد تؤدي إلى تأجيج التوترات بين السلطات المركزية وسلطات المقاطعات وتصاعد النزاعات المحلية.

٧٦ - ولا يزال استمرار النزاع وانعدام الاستقرار في مختلف أرجاء الجزء الشرقي من البلد، وغياب إدارة فعالة من الدولة هناك، يديم ظروفا تتيح تزايد الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. ولا يوجد هناك الكثير من الفرص الاقتصادية والتعليمية. وعلى الرغم من إدخال بعض التحسينات، لا يزال تردي البنية التحتية الأساسية، ولا سيما الطرق، يعرقل التجارة ويحرم سلطات الدولة من الوصول إلى مساحات شاسعة من البلد.

٧٧ - وفي هذا السياق، أوصت بعثة التقييم التقني بأن تواصل البعثة في المناطق المتضررة من النزاع القيام بما يلي: مساعدة الحكومة على تهيئة بيئة آمنة للسكان المدنيين المعرضين للخطر، وبما في ذلك بالإبقاء على فرق الحراسة والدوريات المستمرة لتمكين موظفي الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية من العمل؛ وتقديم المساعدة التشغيلية المباشرة لأنشطة تحقيق الاستقرار، من خلال الدعم الهندسي أو اللوجستي الذي يقدمه عنصر البعثة العسكري؛ ومن خلال الدعم الذي تقدمه الأقسام المدنية الفنية في البعثة، وكذلك توفير الدعم لنشر الشرطة الوطنية الكونغولية وإيواء القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في الثكنات العسكرية. وينبغي أن تواصل البعثة أيضا حشد الشركاء وتيسير البرمجة المشتركة والتنسيق المشترك لأنشطة تحقيق الاستقرار في سياق خطة تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار التي وضعتها الحكومة للمناطق المتضررة من الحرب عن طريق الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار.

٧٨ - وأوصت بعثة التقييم التقني كذلك بأن تركز بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على تكامل جهودها وجهود فريق الأمم المتحدة القطري في المناطق التي تشملها العمليات والبرامج المشتركة، أي في مناطق الحماية، وعلى المساعدة في بناء قدرة المؤسسات الوطنية وإرساء سيادة القانون. وفي الجزء الغربي من البلد، ينبغي أن يساعد كل من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري أيضا في بناء قدرة المؤسسات الوطنية والتركيز على توطيد السلام، لا سيما في ما يتعلق بدعم سلطات المقاطعات والمؤسسات المحلية والمجتمع المدني في مجالات إدارة النزاعات، والحماية، وحقوق الإنسان، ومكافحة الإفلات من العقاب. ولتحقيق هذه النتائج، سيحتاج فريق الأمم المتحدة القطري إلى حشد الشركاء والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً لدعم وضع خطط إقليمية وتنفيذها في إطار الجيل الثاني من ورقات استراتيجية الحد من الفقر على صعيد المقاطعات.

الانتخابات

٧٩ - قبل زيارة بعثة التقييم التقني، قامت بعثة مشتركة بين الإدارات لتقييم الحاجات الانتخابية بزيارة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية من ١٨ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير لاستعراض حالة التحضيرات لإجراء الانتخابات مع منظومة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، والتشاور مع السلطات الوطنية بشأن الدور الذي ينبغي أن تضطلع به الأمم المتحدة لدعم العملية الانتخابية. وتوصلت البعثة بعد تقييم الوضع إلى أن ثمة فجوة بين الالتزام المعلن من جانب الحكومة بالعملية الانتخابية وقدرة الحكومة على الوفاء بهذه الالتزامات. وخلصت البعثة كذلك إلى أن احتمال إجراء الانتخابات بالشكل المناسب وفي الموعد المحدد سوف يتوقف على وجود التزام مالي كبير، وقدرة تشغيلية كافية، واعتماد الصكوك القانونية المطلوبة لتسجيل الناخبين، ووفاء الحكومة بالالتزامات المالية التي تعهدت بها للجنة الانتخابات المستقلة. وقد أثيرت هذه الشواغل في رسالة مشتركة مؤرخة ٢٣ شباط/فبراير موجهة إلى الرئيس كابيلا من ممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسفير الولايات المتحدة الأمريكية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسفير إسبانيا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بصفة إسبانيا رئيسة للاتحاد الأوروبي أيضا.

المهام الحاسمة الأهمية

٨٠ - حددت بعثة التقييم التقني عدة مهام حاسمة الأهمية بناء على تقييمها للحالة على الأرض على النحو المبين أعلاه، وفي ضوء المعايير المذكورة في الفقرة ٢١. وتماشيا مع الفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ١٩٠٦ (٢٠٠٩)، يلزم تنفيذ تلك المهام من خلال الجهود التي تبذلها بعثة المنظمة في الكونغو وفريق الأمم المتحدة القطري والحكومة والشركاء الثنائيون، من أجل تمكين بعثة المنظمة في الكونغو من تخفيض قوامها تدريجيا دون التسبب في الارتداد إلى حالة عدم استقرار.

٨١ - وفي سياق الاستمرار في منح الأولوية لحماية المدنيين، ينبغي أن تتمثل المهمة الأولى الحاسمة الأهمية في القضاء على التهديد الذي تشكله القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة وفلول الجماعات المسلحة الكونغولية، بطرق من بينها التدابير العسكرية وغير العسكرية التي تنفذ وفقا للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وكذلك قانون اللاجئين. وفيما يتعلق بالتدابير غير العسكرية، أوصت بعثة التقييم التقني بالانتهاء من أعمال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن فيما يخص الجماعات المسلحة الأجنبية العاملة بصورة غير قانونية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبخاصة التركيز على العودة الطوعية لمقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا

ومُعاليهم، ووضع نهج إقليمي عابر للحدود بشأن جيش الرب للمقاومة. وأوصت بعثة التقييم التقني كذلك بإتمام كل حجم العمل المتبقي فيما يتعلق بنزع سلاح المقاتلين الكونغوليين في جميع أنحاء البلد، ومن بينهم أولئك الذين ينتمون إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة الأجنبية، وتسريحهم وإعادة إدماجهم، فضلا عن توفير الدعم للعملية الوطنية لإعادة إدماج المقاتلين السابقين. واستنادا إلى ما أجرته بعثة التقييم التقني من مناقشات مع سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية، فقد أوصت كذلك بإنهاء العمليات العسكرية المشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية والمقاطعة الشرقية، وذلك عندما تقرر حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بشكل مشترك وبناء على معرفة منطلقة من منظور إقليمي، أن التهديد المتبقي الذي تشكله الجماعات المسلحة بالنسبة للدولة وبالنسبة للسكان المدنيين قد انخفض إلى مستوى يصبح معه الأمر مسألة تتعلق بحفظ القانون والنظام ويمكن احتواؤها بشكل مستقل من قِبل مؤسسات سيادة القانون والمؤسسات الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيقاس مدى انخفاض التهديد بحدوث انخفاض كبير في العنف والهجمات ضد المدنيين وكذلك في انتهاكات حقوق الإنسان، وتحديدا في مستويات العنف الجنسي والجنساني، وتوقف تجنيد الأطفال واستخدامهم في الجماعات المسلحة، وعدم وجود حالات نزوح جديدة.

٨٢ - وتنبع المهمتان الحاسمتا الأهمية الثانية والثالثة اللتان حددتهما بعثة التقييم التقني من الحالة النهائية المبينة أعلاه. ومع الخفض التدريجي لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من المقاطعات المتضررة من النزاع، سيتعين على الحكومة أن تضمن اتخاذ التدابير الكافية لمنع حدوث أي ثغرة أمنية يمكن أن تُزيد من تعرُّض السكان المدنيين للخطر. ومن ثم يتعين أن تتمثل المهمة الثانية الحاسمة الأهمية في بناء قوة أساسية محترفة تابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ورأت بعثة التقييم التقني أن قوام تلك القوة قد يصل إلى ٢٠ كتيبة. ويتعين وجود قدرات شُرطية أساسية مماثلة مكملة للقوة الأساسية المذكورة، وتكون قادرة على أن تتولى تدريجيا مسؤوليات إنفاذ القانون والنظام مع كفالة الاحترام الكامل للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وينبغي أن تتولى تلك القدرات تدريجيا الدور الأمني الذي تضطلع به حاليا بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بما يشمل حماية المدنيين واستمرار إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. ويتمثل الوضع النموذجي في اتفاق الحكومة والشركاء الثنائيين المشاركين في أعمال إصلاح القطاع الأمني على عدد الوحدات التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية التي يتعين

فحصها وتدريبها وتجهيزها وإعدادها للانتشار من أجل تولي دور بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في كل مرحلة من مراحل الخفض التدريجي في المقاطعات المتضررة من النزاع في الجزء الشرقي من البلد.

٨٣ - وتتمثل المهمة الثالثة الحاسمة الأهمية في ترسيخ السلطة الفعالة للدولة في المناطق المحررة من الجماعات المسلحة، ولا سيما على طول المحاور الاستراتيجية في المقاطعات الشرقية التي تحددها خطة تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار، من أجل تيسير عودة اللاجئين والمشردين داخليا وإعادة إدماجهم على نحو مستدام. وفي هذا الصدد، تلزم تنمية قدرات جمهورية الكونغو الديمقراطية في ميادين الإدارة العامة، وأعمال الشرطة، ونظم القضاء والسجون إلى مستوى مستدام لإتاحة إجراء الرصد المستقل لحالة حقوق الإنسان، والمساهمة في وضع حد للإفلات من العقاب، وإنشاء نظام فعال للسجون يحترم تماما المعايير الدولية ذات الصلة.

٨٤ - أما المهام الأخرى الحاسمة الأهمية التي حددتها بعثة التقييم التقني فهي كالتالي: التنفيذ الكامل لاتفاقات ٢٣ آذار/مارس؛ والتصدي لاستغلال الموارد الطبيعية غير المشروع؛ وإنشاء آليات مجتمعية فعالة لتسوية المنازعات المتعلقة بالأراضي وغيرها من المنازعات الطائفية المتصلة بعودة المشردين داخليا واللاجئين، بما يشمل عملية عدالة انتقالية؛ وإكمال العودة الطوعية للاجئين الكونغوليين الموجودين في البلدان المجاورة والراغبين في العودة إلى شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وقيام السلطات الكونغولية بتنظيم انتخابات وطنية وسلمية ذات مصداقية في عام ٢٠١١.

باء - الدعم المقترح تقديمه للحكومة

٨٥ - حددت بعثة التقييم التقني على هذا الأساس عددا من المجالات المحددة التي يمكن للأمم المتحدة أن تقدم الدعم فيها لخطط الحكومة.

١ - دعم خطة الحكومة لإصلاح الجيش

٨٦ - عملت بعثة التقييم التقني بشكل وثيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل صياغة مقترح بأن توفر بعثة المنظمة التدريب، وربما المعدات الأساسية، وأن تساهم في بناء ثكنات لبعض وحدات القوة الأساسية التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمتوخاة في قرار مجلس الأمن ١٩٠٦ (٢٠٠٩)، وأن تساهم في دعم المرحلة الأولى من خطة الحكومة لإصلاح الجيش. وشمل المقترح أيضا المساعدة على تطوير قدرات كتائب الشرطة العسكرية المنشأة حديثا، بطرق من بينها توفير التدريب ومساعدة الحكومة على تعبئة بعض معداتها، وذلك بناء على الطلب الذي قدمه رئيس أركان

القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بعثة التقييم التقني. وسيستهدف الدعم الذي تقدمه بعثة المنظمة لبناء قوة أساسية تتبع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تعزيز الجهود الجارية الأوسع نطاقا التي يبذلها الشركاء الثنائيون في دعم إصلاح الجيش.

٢ - دعم خطط الحكومة بشأن تطوير نظم الشرطة والقضاء والسجون

٨٧ - في مجال القضاء والسجون، رأت بعثة التقييم التقني أن على الأمم المتحدة مواصلة الإسهام في بناء قدرات مؤسسات القضاء والسجون، المدنية منها والعسكرية؛ والمساهمة في تنفيذ خطة العمل الوطنية الحكومية لإصلاح نظام العدالة (٢٠٠٨-٢٠١٢) التي اعتمدتها وزارة العدل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة، وذلك من خلال وضع وتنفيذ برنامج مشترك متعدد السنوات لدعم العدالة تنظمه الأمم المتحدة لصالح جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي أن يشمل البرنامج مشاريع تتعلق بالقضاء والسجون في الميدانين المدني والعسكري في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري.

٨٨ - وفيما يتعلق بالشرطة، رأت بعثة التقييم التقني أنه سيكون من الضروري الإبقاء على القوام الشرطي الحالي لبعثة المنظمة في الكونغو حتى يتسنى لعنصر الشرطة التابع لها مواصلة تقديم الدعم لخطة العمل الحكومية لإصلاح الشرطة، ومدتها ثلاث سنوات، من خلال المساهمة في تنفيذ برنامج تقديم المشورة للشرطة وبرنامج تدريب الشرطة وبناء قدراتها، بما يشمل فحص مدربي الشرطة وتدريبهم. وإضافة إلى ذلك، رأت بعثة التقييم التقني أن بإمكان بعثة المنظمة في الكونغو أن تساعد على بناء قدرة شرطية مماثلة لتلك المقترحة المتمثلة في قوة أساسية تابعة للجيش، وذلك بناء على الطلب الذي قدمه المفتش العام للشرطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بعثة التقييم التقني.

٣ - دعم جهود الحكومة في بناء السلام

٨٩ - بينما يُتوقع أن تواصل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري تقديم الدعم لخطة تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار من خلال الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، شدد عدة محاورين، من بينهم وزير التخطيط، على ضرورة دعم جهود توطيد السلام وبنائه في أنحاء البلد كافة ولا سيما في الجزء الغربي منه الذي أهمله الشركاء الدوليون مقارنة بغيره وحيث لا تزال الإدارة العامة ضعيفة ومؤشرات التنمية البشرية أسوأ مما هي في جانب كبير من الجزء الشرقي، حسب تقدير الحكومة. ومن ثم اقترحت بعثة التقييم التقني أن تعمل بعثة المنظمة في الكونغو وفريقها القطري مع الحكومة والشركاء من أجل تطوير ودعم تنفيذ

برنامج لتوطيد السلام في المقاطعات الغربية يكون متماشيا مع الإطار الاستراتيجي المتكامل وورقة استراتيجية الحد من الفقر.

٤ - دعم الحكومة في مجال الانتخابات

٩٠ - استنادا إلى ما خلصت إليه البعثة الانتخابية من استنتاجات ترد في الفقرة ٧٩، رأت بعثة التقييم التقني أنه يتعين أن تظل الأمم المتحدة مستعدة لمواصلة تقديم الدعم للسلطات الانتخابية الكونغولية في عملية تسجيل الناخبين وفي الانتخابات المحلية بما يتسق مع التقدم الذي تحرزه الحكومة في الوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد. ورأت البعثة أيضا أن الأمم المتحدة ينبغي أن تنظر في طلب السلطات الانتخابية الكونغولية للحصول على دعم لوجستي من أجل الانتخابات الوطنية، في حالة التقدم بهذا الطلب واستلامه في وقت مناسب.

جيم - الخفض التدريجي للعنصر العسكري لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٩١ - نظرا للتحديات الأمنية التي لا تزال قائمة في المقاطعات المتضررة من النزاع (كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية والمقاطعة الشرقية)، والاستقرار النسبي الذي حوفظ عليه في باقي البلد حتى الآن، خلصت بعثة التقييم التقني إلى ضرورة استمرار وجود كبير لقوات بعثة المنظمة في الكونغو في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية والمقاطعة الشرقية، ومنح المقاطعات الثماني الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية فرصة تتيح للحكومة العمل بشكل مستقل على حفظ القانون والنظام، وحماية المدنيين, والحفاظ على ترتيبات أمنية فعالة بدون الوجود العسكري لبعثة المنظمة في الكونغو.

٩٢ - وعلى هذا الأساس، أجرت بعثة التقييم التقني تحليلا لمدى ملاءمة القوات للمهام، وأعدت مشروع خطة للخفض التدريجي بالتشاور الوثيق مع بعثة المنظمة في الكونغو. وتتوخى الخطة المقترحة إمكانية أن يكتمل انسحاب قوة بعثة المنظمة في الكونغو على مدى ثلاث سنوات، إذا استمرت الحالة الأمنية في التحسن واستنادا إلى إحراز تقدم مطرد نحو إنجاز المهام الحاسمة الأهمية المحددة في الفقرات ٨١ إلى ٨٤.

٩٣ - وفي إطار الخطة، أوصت بعثة التقييم التقني بألا يكون لبعثة المنظمة في الكونغو أي دور عسكري مباشر خارج المقاطعات الثلاث المتضررة من النزاع في الجزء الشرقي، وكينشاسا. وبناء على ذلك، ستقوم بعثة المنظمة في الكونغو في المرحلة الأولى من الخفض التدريجي بسحب قواتها من منطقة الدفاع ١ التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (التي تشمل مقاطعات الكونغو السفلى وكينشاسا وإكواتور وباندوندو).

٩٤ - ولكن بعثة المنظمة في الكونغو ستُبقي على وجود عسكري صغير لها أقصاه كتيبة واحدة في كينشاسا من أجل حماية موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها. وستحتفظ القوة الاحتياطية للبعثة، ومقرها في الجزء الشرقي، بقدرات تمكنها من الرد، في حالات الضرورة القصوى، لحماية أفراد الأمم المتحدة وأصولها، ومن تقديم الدعم للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية في مقاطعات عدا عن كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية والمقاطعة الشرقية إذا طلبت الحكومة ذلك.

٩٥ - ويمكن أن تبدأ المرحلة الثانية من الخفض التدريجي لبعثة المنظمة في الكونغو في النصف الثاني من عام ٢٠١٠ وتتضمن الانسحاب الكامل لقواتها من كاساي الشرقية وكاساي الغربية وكاتانغا، مع إكمال الانسحاب من منطقتي الدفاع ١ و ٢ التابعتين للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وستنطوي المرحلة الثالثة على خفض مطرد في القوات الموجودة في منطقة الدفاع ٣ التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تضم تحديدا مقاطعات مانييما والمقاطعة الشرقية وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، مع انتهاء العمليات العسكرية الجارية بنجاح، وإرساء سلطة الدولة على نحو فعال في المناطق المحررة من الجماعات المسلحة، وإحراز تقدم في بناء القوة الأساسية التابعة للجيش. ويمكن أن تنطوي المرحلة الرابعة على خفض مستويات القوة التابعة لبعثة المنظمة في الكونغو إلى حوالي ٠٠٠ ٥ جندي عند بدء عمل القوة الأساسية التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ورأت بعثة التقييم التقني وبعثة المنظمة في الكونغو أن الانسحاب الكامل للقوات العسكرية التابعة لبعثة المنظمة يمكن أن يكتمل فور اتفاق الحكومة والأمم المتحدة على توفر الظروف الملائمة للانسحاب الكامل بدون المخاطرة بتجدد حالة انعدام الاستقرار.

مقترحات بشأن إعادة تشكيل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٩٦ - اتفقت بعثة التقييم التقني مع وجهة نظر الحكومة القائلة بأن إعادة تشكيل ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ينبغي أن تعبر عن الحقائق الجديدة على الأرض، وأن تهدف إلى بناء قدرات مؤسسات الأمن الوطني وسيادة القانون بمستوى يمكّن من استمرار هذه المؤسسات وتعزيزها. ورأت بعثة التقييم التقني أيضا أن الولاية المعاد تشكيلها التي يُعهد بها إلى بعثة المنظمة في الكونغو ينبغي أن: تعبر عن الحاجة المستمرة إلى منح الأولوية لحماية المدنيين؛ وتقر بأن الاحتياجات تختلف باختلاف مناطق البلد؛ وتتيح للمؤسسات الوطنية مجالا للعمل بشكل مستقل أينما استطاعت؛ وتسمح لبعثة المنظمة في الكونغو بالتركيز على المهام الحاسمة بالاقتران مع وجود هدف استراتيجي واضح واستراتيجية

خروج واضحة والقيام في الوقت نفسه بإيلاء اهتمام متناسب لاحتياجات بناء السلام؛ وتمهِّد للانتقال التدريجي إلى وجود للأمم المتحدة يركز على بناء السلام وتحقيق تنمية قابلة للاستمرار أكثر من تركيزه على الأمن، وذلك في حدود ما تسمح به الظروف المحلية.

٩٧ - وفي هذا السياق، يُوصَى بأن تتألف بعثة المنظمة في الكونغو، تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام، من ثلاثة عناصر فنية، هي: عنصر دعم عسكري برئاسة قائد القوة، وعنصر سيادة القانون والحماية برئاسة نائب للممثل الخاص للأمين العام، وعنصر تحقيق الاستقرار وتوطيد السلام برئاسة نائب للممثل الخاص للأمين العام. وسيُنشر عنصر الدعم العسكري في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية والمقاطعة الشرقية ومقاطعة مانييما، بطريقة مرنة لتمكينه من القيام على نحو فعال بتوفير الحماية للمدنيين وتيسير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، والمساعدة على تهيئة بيئة آمنة لعودة المشردين داخليا واللاجئين، ودعم عمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد الجماعات المسلحة الأجنبية والكونغولية وفقا لسياسة المشروطية الخاصة بالبعثة. وسيبقى في كينشاسا مقر القوة ووجود عسكري صغير. وسيحتفظ العنصران المدنيان (وهما عنصر سيادة القانون والحماية، وعنصر تحقيق الاستقرار وتوطيد السلام) بوجود في جميع أنحاء البلد.

المناقشات التي أُجريت مع الحكومة

٩٨ - في ٣ آذار/مارس، قام وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام بإطلاع رئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية والأمن، ووزراء الخارجية والدفاع والتعاون الدولي والإقليمي، والرئيس كابيلا في اجتماع منفصل، على مقترحات بعثة التقييم التقني الموجزة أعلاه المتعلقة بتقليص حجم قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تدريجيا على أربع مراحل على مدى ثلاث سنوات؛ وعلى قائمة المهام الحاسمة الأهمية التي يتعين إنجازها تماشيا مع الفقرة ٢ من القرار ١٩٠٦ (٢٠٠٩)؛ وعلى المجالات المعينة التي في إطارها يمكن للأمم المتحدة أن تدعم تنفيذ خطط الحكومة بشأن التصدي للنزاعات الدائرة في شرق البلد، وإصلاح قطاع الأمن، وبناء قدرات المؤسسات المعنية بأعمال الشرطة ومؤسسات القضاء والسجون، وبناء السلام وتوطيده.

٩٩ - وأشار رئيس الوزراء موزيتو إلى أن السياق الذي جرى أصلا نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ظله قد تغيَّر إلى حد كبير. وفي هذا الصدد، بيّنَ المبادئ التي تعتقد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أنه ينبغي أخذها في الحسبان عند إعادة تشكيل ولاية البعثة، وهي: احترام استقلال جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيادتها؛ وإلغاء ''الإطار الاستراتيجي المتكامل'' لعام ٢٠٠٣ الذي تعتقد الحكومة أنه ''أخضع''

وكالات الأمم المتحدة لعملية حفظ سلام؛ وتنفيذ خطة إصلاح الجيش التي وضعتها الحكومة، وتعزيز مؤسسات الدولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والانسحاب التدريجي لقوات البعثة، الذي ينبغي أن يكتمل بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١.

١٠٠ - وقال الرئيس كابيلا إن الحالة الأمنية في البلد، باستثناء بعض الأقاليم في الجزء الشرقي منه، ظلت مستقرة وإن البلد عليه الآن أن يفتح صفحة جديدة وأن يركّز على توطيد السلام وإعادة الإعمار. وأوضح رؤية حكومة بلده المتمثلة في بناء قدرة المؤسسات الوطنية لتمكينها من استلام الدور الذي تضطلع به البعثة في الوقت الراهن، مؤكدا أن الوقت قد حان الآن لتمكين البلد من تولي زمام أموره بنفسه. وفي ذلك السياق، أعرب الرئيس عن رأي مفاده أن تصفية قوة البعثة ينبغي أن تبدأ في حزيران/يونيه ٢٠١٠ وأن تكتمل بحلول حزيران/يونيه ٢٠١١.

١٠١ - وذكر الرئيس أنه لا وجود لأي تباين في الآراء بين الأمم المتحدة والحكومة بشأن المقترحات التي كان وكيل الأمين العام قد قدمها إلى الحكومة، باستثناء مسألتين فقط هما: (أ) الانسحاب النهائي للعنصر العسكري للبعثة الذي قالت الحكومة إنه ينبغي الانتهاء منه في عام ٢٠١١؛ و (ب) مقترحات بعثة التقييم التقني فيما يتعلق بمساهمة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عملية بناء قدرات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. أما بخصوص المسألة الثانية، فقد ذكر الرئيس أن الحكومة تفضّل أن تعمل بشكل مباشر مع الشركاء الثنائيين، لكنه قال أيضا إنه سينظر في إمكانية مساهمة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنمية قدرات هذه القوات.

١٠٢ - وخلال تلك المناقشات جرى التأكيد على أن شاغل الأمم المتحدة هو ضمان إجراء تقليص حجم عملية قوة البعثة بصورة حصيفة تسهم في الحفاظ على المكاسب التي تحققت حتى الآن، وتساعد على تعزيز ذلك التقدم وتوطيده، وتُمكّن المؤسسات الوطنية المعنية بسيادة القانون والأمن من اكتساب القدرة على الاضطلاع بالدور الذي تؤديه البعثة في الوقت الراهن فيما يتعلق بمجالات منها حماية المدنيين، وتمكين إيصال المساعدات الإنسانية، والحيلولة دون حدوث فراغ أمني يُحتمل أن يفضي إلى زعزعة الاستقرار. وقد وافق الرئيس كابيلا على تعيين فريق يتألف من كبار مسؤولي الحكومة لمواصلة النقاش مع فريق مؤلف من أفراد بعثة التقييم التقني وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن المسألتين المعلّقتين اللتين جرى تحديدهما، ورسم معالم طريق المضي قدما. وقد اختُتمت تلك المناقشات في ٩ آذار/مارس.

١٠٣ - وجدّد الفريقان التأكيد على موافقة الحكومة على مقترح بعثة التقييم التقني الذي يدعو إلى إجراء عملية تقليص حجم قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على عدة مراحل متتالية. وفيما يتعلق بالمرحلة الأولى، ستقوم البعثة في موعد أقصاه حزيران/يونيه ٢٠١٠ بسحب قواتها سحبا كاملا من منطقتيَ الدفاع الأولى والثانية اللتين تسيطر عليهما القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبعد ذلك ستتولى هذه القوات المسلحة والشرطة الوطنية المسؤولية الكاملة عن استتباب الأمن والقانون والنظام في المقاطعات السبع التي تضمها هذه المناطق، بما يتماشى ورؤية الرئيس المتعلقة بتمكين المؤسسات الوطنية. وسيقتصر دور قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على منطقة الدفاع الثالثة التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (التي تشمل كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية والمقاطعة الشرقية ومقاطعة مانييما) التي تتواصل فيها العمليات العسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وقوات جيش الرب للمقاومة، والاحتفاظ في الوقت ذاته بقدرة عسكرية صغيرة أقصاها كتيبة واحدة في كينشاسا لتوفير الحماية الأمنية لموظفي الأمم المتحدة ولأصولها. وستكون لكتيبة كينشاسا والقوة الاحتياطية المتمركزة في المقاطعات الشرقية القدرة على الانتشار السريع إلى المقاطعات الأخرى لحماية موظفي الأمم المتحدة وأصولها، في حالات الضرورة القصوى، أو إذا طلبت إليها الحكومة أن تدعم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٠٤ - وهذه الترتيبات ستسفر عن انسحاب ما قد يصل مجموعه إلى ٠٠٠ ٢ من القوات التابعة للبعثة من جمهورية الكونغو الديمقراطية بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٠. وسوف تقوم البعثة بترتيبات لكي يتسنى لبعض الوحدات التي سترحل المشاركة في احتفالات الذكرى السنوية الخمسين لاستقلال جمهورية الكونغو الديمقراطية، تلبية لطلب الحكومة، وذلك تقديرا للدور الذي سيكون حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة قد أدّوه لإعادة السلام للبلد وصون سلامته الإقليمية واستقلاله طوال العقود الخمسة الماضية.

١٠٥ - وعقب المرحلة الأولى، ستخضع عملية التصفية لاستعراضات مشتركة دورية مرتين في السنة. وستُنشأ أيضا آلية تنسيق مشتركة في إطار هذه العملية الاستعراضية. وسيجرى الاستعراض المشترك الأول في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وسيقيِّم المرحلة الأولى ويناقش طرائق استعراض المرحلة الثانية، التي من المحتمل أن تجري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، استنادا إلى الحالة على أرض الواقع. وسيُجرى التقييم المشترك الثاني في آذار/مارس ٢٠١١، وسيعقبه البت بصورة مشتركة في طرائق تنفيذ المراحل المتتالية.

١٠٦ - وفيما يتعلق بموعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ الذي حُدد للانسحاب النهائي لقوة البعثة، وكان الرئيس قد ذكره في البداية، أفاد الفريق الحكومي بأن الحكومة قررت إبداء مزيد من المرونة وإرجاء ذلك التاريخ إلى ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١١. وأحاط فريق الأمم المتحدة علما بموقف الحكومة بشأن موعد الانسحاب وبادر بإطلاعي عليه.

١٠٧ - وحدد الفريقان المهام العاجلة التي يتعين إنجازها من أجل تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية، بهدف المساعدة على تسريع وتيرة الانسحاب. وتشمل هذه المهام ما يلي: (أ) النجاح في إكمال العمليات العسكرية الجارية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة، وكذلك فلول الجماعات المسلحة الكونغولية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية والمقاطعة الشرقية؛ و (ب) نشر كتائب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي تولى الشركاء الثنائيون تدريبها وتجهيزها بشكل كاف لتمكينها من أن تتسلم تدريجيا مهام الدور الأمني من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ و (ج) بسط سلطة الدولة، من خلال نشر مؤسسات الشرطة والإدارة الإقليمية وسيادة القانون في المناطق المحررة من قبضة الجماعات المسلحة، وذلك في إطار خطة تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار التي وضعتها الحكومة والاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار. وأكدت الحكومة أن هذه المهام الملحة ينبغي ألا تكون بمثابة شروط مسبقة بل بالأحرى عوامل تعجيل تساعد على حفز عملية الانسحاب.

١٠٨ - وفيما يختص بدور بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مجال إصلاح قطاع الأمن، كرر الفريق الحكومي التأكيد على موقف الحكومة وهو أن تدريب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية سيتواصل في إطار ترتيبات ثنائية. بيد أن الحكومة، لكي تواصل شراكتها مع البعثة، طلبت أن تباشر هذه الأخيرة المهام المحددة التالية، ذكر الجانبان أنها في عِداد الأولويات: (أ) تدريب ٢٠ كتيبة من كتائب الشرطة وتوفير المعدات اللازمة لنشرها؛ و (ب) توفير المعدات لثلاث كتائب شرطة عسكرية سيتولى مدربون كونغوليون تدريبها؛ و (ج) دعم المحاكم العسكرية العاملة، بتزويدها بمعدات النقل والاتصالات، وتعزيز القدرة على إدارتها؛ و (د) تعزيز قدرة الإدارة العامة، بطرائق منها توفير وسائط النقل لها؛ و (هـ) مواصلة الاستعانة بوحدات الهندسة المدنية التابعة للبعثة لدعم استعادة سلطة الدولة من خلال شق طرق في المناطق الوعرة في الجزء الشرقي من البلد، ولا سيما في المقاطعة الشرقية.

خامسا – الآثار المالية

١٠٩ – اعتمدت الجمعية العامة، بقرارها ٢٩١/٦٣ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، مبلغاً قدره ٦٠٠ ٥٨٤ ٣٤٦ ١ دولار للإنفاق على بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وقد قُدمت الميزانية المقترحة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ إلى الجمعية العامة لتنظر فيها أثناء الجزء الثاني من دورتها الرابعة والستين المستأنفة. وانتظاراً للنظر المزمع من جانب مجلس الأمن في تقييم وتعديل ولاية البعثة المبينة في الفقرة ١ من قراره ١٩٠٦ (٢٠٠٩)، تستند ميزانية فترة السنتين ٢٠١٠/٢٠١١ إلى وجود ٧٦٠ مراقباً عسكرياً و ٨١٥ ١٩ من أفراد الوحدات العسكرية و ٤٤١ ١ من أفراد الشرطة (من بينهم ٠٥٠ ١ فرداً في الوحدات المشكلة).

١١٠ – وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٠ كانت قيمة الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للبعثة تبلغ ٦٦٣,٤ مليون دولار. أما مجموع الاشتراكات المقررة غير المدفوعة لجميع عمليات حفظ السلام فكانت تبلغ في ذلك التاريخ ٧٨٢,٧ ٣ مليون دولار.

١١١ – وفي ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٠ كان مجموع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات وبوحدات شرطة مشكلة يبلغ ١٠٩,٣ مليون دولار. وقد سُددت تكاليف المعدات المملوكة للقوات للفترة الممتدة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، وتكاليف المعدات المملوكة للوحدات للفترة الممتدة حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، وفقاً للجدول الزمني للسداد كل رُبع سنة.

سادسا – الملاحظات والتوصيات

١١٢ – أحرزت جمهورية الكونغو الديمقراطية تقدما ملحوظا، نظرا للتحديات الهائلة التي تغلبت عليها خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. فقد قطع البلد شوطا كبيرا، إذ خرج من أتون ما كان يوصف على نطاق واسع بأنه ”حرب أفريقيا العالمية الأولى“، التي شاركت فيها تسعة جيوش أجنبية وجماعات مسلحة محلية وأجنبية عديدة كانت تتقاتل على أرضه، وأنهى البلقنة التي هددت صميم وجوده، وأدار بنجاح فترة انتقالية حرجة، وأجرى انتخابات حرة ونزيهة وشفافة أدت إلى إقامة حكومة شرعية. واليوم، يخلو معظم أنحاء البلد من القتال، وعادت العلاقات مع جيرانه إلى طبيعتها، وتسير جهود التعمير بخطى حثيثة.

١١٣ – ويوفر التحسن المستمر في الحالة الأمنية في ٨ مقاطعات من أصل ١١ أساسا سليما لوضع استراتيجية خروج رشيدة لقوة حفظ السلام التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإني، في هذا الصدد، أتفق مع التقييم الذي أجرته الحكومة

وبعثة التقييم التقني الذي يفيد بأن مستوى الأمن والاستقرار الذي تحقق في هذه المقاطعات الخالية من النزاع يتيح للقوة الانسحاب من هذه المناطق بدون أن يشكّل ذلك خطرا لا يمكن إدارته يتمثل في تجدد انعدام الاستقرار. فالانسحاب الكامل لقوة البعثة من المقاطعات الثماني، المتسق مع المبادئ التي وضعتها الحكومة، سيكفل اضطلاع المؤسسات الوطنية رسميا بكامل مسؤوليتها عن حفظ القانون والنظام، والترتيبات الأمنية الضرورية هناك، في غياب قوة البعثة. وعلى مدى العامين الماضيين، خُفض الوجود العسكري للبعثة تخفيضا كبيرا في تلك المقاطعات، تماشيا مع طلب مجلس الأمن تركيز أنشطة البعثة في المقاطعات الشرقية المتضررة من النزاع.

١١٤ - وأحترم تماما رؤية الحكومة فيما يتعلق بممارسة سيادتها بشكل كامل وضرورة تمكين مؤسساتها الوطنية وبناء قدرتها على تولي المسؤولية عن المهام التي تنفذها البعثة حاليا. ولا يشكل الانسحاب الكامل لقوات البعثة من منطقتي الدفاع الأولى والثانية التابعتين للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية اعترافا بالحقائق الجديدة على الأرض فحسب، بل يشكل أيضا اعترافا بالرؤية التي وضعتها الحكومة. ولكن، في هذا الصدد، يجب أن ترتكز استراتيجية ''رشيدة'' لخروج العنصر العسكري التابع للبعثة على بناء القدرات المستدامة لمؤسسات سيادة القانون والمؤسسات الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما من أجل توطيد ممارسة البلد لسيادته ممارسة كاملة. وحددت الحكومة أن تنمية قدرات هذه المؤسسات مجال ذو أولوية لتقديم المساعدة من البعثة والشركاء الثنائيين. وهذا ما سيقتضي بذل جهود متضافرة ومتناسقة من جانب جميع الشركاء الدوليين الضالعين في هذا الجهد.

١١٥ - وكما أثبتت الأحداث التي وقعت مؤخرا في دونغو، بمقاطعة إكواتور، وغيرها من الاضطرابات، لا تزال الحالة في هذه المقاطعات الثماني عرضة للعنف المسلح. وفي الوقت ذاته، أكدت أحداث دونغو أيضا قدرة الحكومة على القيام وحدها بنشر أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية في حالة حدوث أزمة أمنية في منطقتي الدفاع الأولى والثانية التابعتين للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. إلا أن البعثة ستواصل تقديم الدعم في حالات الطوارئ. وأدى رفع القدرات العسكرية الذي أقره مجلس الأمن في قراره ١٨٤٣ (٢٠٠٨) إلى تجهيز قوة احتياطية وقوات خاصة تمكن البعثة، إذا طلبت الحكومة ذلك، أن تنتقل بسرعة إلى هذه المناطق لدعم القوات المسلحة إذا اقتضت الحاجة.

١١٦ - وإضافة إلى ذلك، ووفقا لما طلبته الحكومة، فإن تركيز المساعدة الدولية في المقاطعات التي تتمتع بالاستقرار الدائم ينبغي أن ينصبّ الآن على توطيد السلام وحماية حقوق الإنسان، وإعادة الإعمار وجعل التنمية المستدامة ممكنة، وستواصل منظومة الأمم المتحدة المساهمة في هذه الأنشطة دعما لخطط الحكومة وأولوياتها، بما في ذلك دعم جهود الحكومة في حماية حقوق الإنسان لمواطنيها، وتقديم مكاسب سلام ملموسة وتحسين نوعية حياة الناس في تلك المناطق.

١١٧ - وينبغي عدم الاستهانة بالتحديات الناشئة عن المشاكل المتبقية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وفي المقاطعة الشرقية، وخطر تجدد انعدام الاستقرار في المنطقة. وتشمل الأسباب المحتملة لانعدام الاستقرار استمرار الأزمة الإنسانية والتحديات الخطيرة المتعلقة بحماية المدنيين في تلك المقاطعات؛ واستمرار تواجد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وجيش الرب للمقاومة وفلول الجماعات المسلحة الكونغولية التي لا تزال قادرة من الناحية العسكرية على نشر انعدام الأمن بالنسبة للسكان المدنيين ولمؤسسات الدولة على نطاق واسع، ونشره كذلك بوجه أعم في المنطقة دون الإقليمية؛ وغياب السلطة الفعالة للدولة في معظم المناطق الواقعة في المقاطعات الثلاث؛ واحتمال نشوء فراغ أمني إذا لم تنشر مؤسسات سيادة القانون والمؤسسات الأمنية إلى المناطق الاستراتيجية في الوقت المناسب وبالتزامن مع انسحاب بعثة الأمم المتحدة؛ وعدم إكمال تنفيذ اتفاقات ٢٣ آذار/مارس؛ واحتمال معاودة نشوء نزاعات حول الأراضي ونزاعات طائفية أخرى مع عودة المشردين داخليا واللاجئين؛ وانتقال الأشخاص الذين ليس بحوزتهم وثائق عبر الحدود؛ واستمرار استغلال الموارد الطبيعية بشكل غير قانوني. ويجب أن تراعي خطط البعثة المتعلقة بتصفية وجودها هذه الأخطار وأن تشتمل على التدابير الرئيسية اللازمة لإدارتها.

١١٨ - واتسم وجود قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في جميع أرجاء البلد، ولا سيما قدرتها اللوجستية، بأهمية حاسمة في تحسين حماية المدنيين وتيسير عمل العناصر المدنية التابعة لفريق الأمم المتحدة القطري والبعثة. ونظرا لمحدودية البنية التحتية وخدمات النقل، فإن وجود القوة يمثل أيضا عاملا شديد الأهمية في تيسير وصول الجهات الفاعلة الحكومية، والجهات الفاعلة في مجالات التنمية وتقديم المساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان إلى مناطق مترامية الأطراف من البلد. ويتعين أن يُراعى هذا أيضا عند وضع خطط تصفية البعثة.

١١٩ - وإني أثني على التزام الحكومة بإجراء انتخابات وطنية ضمن الإطار الزمني المحدد دستوريا. وفي هذا الصدد، لاحظت تصميم الرئيس كابيلا على كفالة أن تسهم الانتخابات

في تعزيز الديمقراطية والحفاظ على شرعية الحكومة. وستواصل بعثة الأمم المتحدة، استنادا إلى ولايتها المبينة في قرار مجلس الأمن ١٧٩٧ (٢٠٠٨)، دعم الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات المحلية في حين تنتظر التبيان المتوخى لمستوى الدعم الذي تعتزم الحكومة طلبه فيما يخص الانتخابات الوطنية. وسأقدم توصيات إلى مجلس الأمن إذا تلقيت طلبا من الحكومة في هذا الخصوص. بيد أني ما زلت أخشى تأجيل الانتخابات المحلية مرة أخرى رغم الخطوات التي اتخذتها السلطات الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، فهذا يمكن أن يؤثر على موعد إجراء الانتخابات العامة.

١٢٠ - وقد نظرت بعناية في نتائج بعثة التقييم التقني ومقترحاتها، وتقييمها للحالة على أرض الواقع، ووجهات نظر الحكومة، وأنا مقتنع بأنه يمكن وضع استراتيجية للبعثة وإجراء عملية تصفية بطريقة تعزز تحقيق تطلعات حكومة جمهورية الكونغو ورؤيتها، وتتفادى خطر الانتكاسات التي يمكن أن تؤدي إلى تجدد انعدام الاستقرار.

١٢١ - وتتمثل أهداف الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مساعدة الحكومة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان وفقا للالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان؛ والمساعدة في إحلال سلام واستقرار دائمين في البلد؛ ومساعدة الحكومة على بناء المؤسسات الوطنية التي يمكنها حماية الدولة والمواطنين، وتقديم الخدمات للشعب؛ والمساعدة في الحفاظ على شرعية المؤسسات الوطنية التي تحقّقت مع إجراء أول انتخابات ديمقراطية في عام ٢٠٠٦ منذ الاستقلال؛ ودعم الجهود التي تبذلها الحكومة لبناء بلد ديمقراطي يعيش في وئام مع جيرانه ويمكنه أن يحقق إمكاناته الاقتصادية. وتمثل الذكرى السنوية الخمسون المقبلة لاستقلال البلد مناسبة خاصة تتيح فرصة لجمهورية الكونغو الديمقراطية حكومةً وشعباً لطيّ صفحة مرحلة من تاريخ البلد تشوّهت للغاية من جراء النزاع والعنف. ومنذ استقلال جمهورية الكونغو الديمقراطية الشعبية، ظلت الأمم المتحدة على التزامها بالحفاظ على سلامتها الإقليمية، وإنهاء العنف والصراع الطائفي، ومساعدة البلد على تحقيق تنميته في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وستواصل الأمم المتحدة العمل مع السلطات الكونغولية ومع الشركاء الدوليين على مساعدة الأمة في التصدي للتحديات الصعبة التي لا تزال تواجه البلد.

١٢٢ - وأخذاً في الاعتبار كل ما سبق، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن نشر البعثة لمدة اثني عشر شهرا أخرى، وذلك تماشياً مع نية المجلس التي عبّر عنها في الفقرة ١ من قراره ١٩٠٦ (٢٠٠٩). وأوصي كذلك بأن يأذن مجلس الأمن بالتنفيذ الفوري للمرحلة الأولى من تقليص حجم القوة، التي تنطوي على سحب عدد يصل إلى ٢ ٠٠٠ جندي من منطقتي الدفاع الأولى والثانية، بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

١٢٣ - وفي ما يتعلق بالمراحل اللاحقة من عملية تقليص حجم البعثة، أخذت علماً برأي حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو أن تُستكمل عملية تقليص حجم البعثة بحلول ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١١ على الأكثر. ولاحظتُ أيضا التفاهم الذي تم التوصل إليه مع الحكومة لإرساء عملية ستدفع مراحل التخفيض المتعاقبة قدماً، بدءاً من الاستعراض المشترك المقرر إجراؤه في أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وكذلك الاستعراضات اللاحقة والمهام العاجلة التي ستكون، إذا أُنجزت، بمثابة العوامل المعجِّلة بتقليص حجم البعثة والضمانات التي تمكِّن البعثة والحكومة من التعامل بحكمة مع عوامل تحدد انعدام الاستقرار التي أشرت إليها أعلاه. لذلك فإنني أوصي مجلس الأمن بأن يؤيد العملية المتفق عليها والتي ستتيح استمرار الحوار بين الأمم المتحدة والحكومة بشأن الطرائق والجداول الزمنية المحددة للمراحل المتتالية لتقليص حجم البعثة في إطار الاستعراضات الدورية المشتركة.

١٢٤ - وإذا وافق مجلس الأمن على العملية المبيّنة أعلاه، سيكون من الضروري بالنسبة للحكومة ولبعثة الأمم المتحدة الاتفاق على معايير محددة لقياس التقدم المحرز نحو إنجاز المهام العاجلة المتفق عليها. وسيكون من المهم في هذا الصدد بالنسبة للحكومة والبعثة تحديد معالم الحالة النهائية المحددة، على هديّ منظور إقليمي، تعلنان في إطاره أن التهديدات التي تشكلها الجبهة الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة والقوات المسلحة الكونغولية قد انخفضت إلى مستوى يمكن عنده للسلطات الكونغولية مواجهتها بدون دعم من البعثة، وذلك باعتبار أنها مشكلة تتعلق بالقانون والنظام.

١٢٥ - ولتجنُّب تزايد المخاطر الأمنية وقت انسحاب البعثة تدريجياً من كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية والمقاطعة الشرقية، يجب أن تتفق الحكومة والأمم المتحدة على القدرات اللازمة والمناطق الاستراتيجية التي يُعتبر فيها وجود جنود مدرَّبين من القوات المسلحة أمراً لا غنى عنه، فضلا عن الترتيبات الكفيلة بتحديد مدى استعدادهم للانتشار، وهو ما قد يستوجب التشاور مع الشركاء الثنائيين الضالعين في تدريبهم. وستكون قدرتهم على حماية المدنيين، بما في ذلك حمايتهم من العنف الجنسي، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية عاملا حاسما في هذا الصدد. وفي ما يتعلق بإرساء سلطة الدولة في المناطق المحرَّرة من قبضة الجماعات المسلحة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، اتفقت الحكومة والمجتمع الدولي بالفعل، في إطار خطة تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار التي وضعتها الحكومة والاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار، على المحاور التي ينبغي أن تُنشَأ فيها إدارة الدولة وكذلك بخصوص مسؤوليات كل من الشركاء الدوليين والحكومة.

١٢٦ - وقد حددت الحكومة أولوياتها العاجلة في مجال إصلاح قطاع الأمن وطلبَت إلى البعثة أن تقدم لها المساعدة في تطوير قدرات المؤسسات الأمنية المحددة في الفقرة ١٠٨ من هذا التقرير. وبخصوص طلب الحكومة تدريب ٢٠ كتيبة من الشرطة الوطنية وتزويدها بالمعدات، يقدَّر أنه يمكن إنجاز هذه المهمة في غضون ثلاث سنوات، بحيث تشكَّل ثلاث كتائب في السنة الأولى وثمانٍ في السنة الثانية وتسع في السنة الأخيرة. وستكون الزيادة في عدد الكتائب المدرَّبة في كل سنة مبنية على تعزيز القدرات التدريبية الحالية للشرطة الوطنية، بما في ذلك المنشآت والمدرِّبين.

١٢٧ - وستضم كل كتيبة ٥٥٠ فرداً، وفقاً للمفاهيم التي وضعتها الشرطة الوطنية. وسيدرَّب المرشحون المجنَّدون حديثاً في ثلاث منشآت تدريب قائمة تابعة للشرطة ستتطلب بعض أشغال التجديد والتجهيز قبل أن تبدأ التدريبات فيها. وحُدد مركزان إضافيان للتدريب، لكنهما سيستلزمان إصلاحات كبيرة قبل أن يتسنى تشغيلهما. ويُقترح أن تتلقى كل كتيبة تسعة أشهر من التدريب، تشمل ستة أشهر من التدريب الأساسي وثلاثة أشهر من التدريب المتخصص التكميلي، بما في ذلك التدريب في مجال إدارة النظام العام، وعمليات التدخل المتخصصة التي ستمكِّن هذه الكتائب من مواجهة القلاقل المدنية والتهديدات الأمنية الرئيسية. وسيعقب ذلك برنامجٌ توجيهي مدته ثلاثة أشهر.

١٢٨ - ومن أجل ضمان استدامة هذا الجهد، يمكن توفير التدريب كجزء من مجموعة عناصر تتضمن توفير اللوازم الأساسية، ومعدات حماية الأفراد، والأسلحة غير الفتاكة والمركبات ومعدات الاتصالات. وإضافة إلى ذلك، ينبغي النظر في مسألة توفير أماكن لإيواء هذه الكتائب. وسيكون من اللازم إنشاء هيكل مهني واضح للقيادة والتحكم لإدارة هذه الكتائب. وستلزم أيضا إقامة نظام صالح لدفع المرتبات.

١٢٩ - وعلى ضوء ما تقدم، أوصي بأن تساهم البعثة خلال فترة الولاية القادمة في تدريب وتطوير ثلاث كتائب، بما في ذلك في أشغال التجديد الطفيفة التي ستشهدها منشآت التدريب الثلاث، وتوفير التدريب الأساسي والمتخصص، وتوفير بعض اللوازم الأساسية، ومعدات حماية الأفراد، والأسلحة غير الفتاكة والمركبات ومعدات الاتصالات، وبناء الحاميات.

١٣٠ - وسيلزم توفير ما مجموعه ٧٥ من مدربي الشرطة في البعثة لتنفيذ هذه المهمة في السنة الأولى، و ٢٥ مدرِّبا لكل من الكتائب الثلاث المتوخاة. وفي حين أن الخبرة المطلوبة لذلك غير متوافرة حاليا في البعثة، فإن نشر هؤلاء المدربين يمكن استيعابه في إطار قوام أفراد الشرطة المأذون به للبعثة الذين يمكن نشرهم تدريجياً من خلال تناوب الأفراد. وستستتبع

هذه المتطلبات أيضا مهام دعم إضافية هامة بالنسبة للبعثة، بما في ذلك ما يتعلق بالمشتريات وتوفير اللوازم والمعدات اللازمة وإصلاح المرافق وبنائها. وسيُجرى تحليل كامل وشامل لما ينطوي عليه الدعم وسيُبين في طلب الموارد المقبل الذي سيُقدم إلى الجمعية العامة.

١٣١ - أما في ما يخص طلب الحكومة الحصول على دعم من أجل المحاكم العسكرية، بما في ذلك عن طريق توفير المعدات، فإن البعثة ستُنشئ خلايا تابعة للأمم المتحدة لدعم المقاضاة من أجل مساعدة سلطات القضاء العسكري التابعة للقوات المسلحة على مكافحة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما فيها العنف الجنسي. وستتيح هذه الخلايا قدرة استشارية وتدريبية، لكنها لن تشارك بشكل مباشر في التحقيقات في الجرائم المزعومة. وستكون كل خلية منها مؤلفة من فريق متعدد التخصصات من الشرطة العسكرية التابعة للأمم المتحدة وممثلي الادعاء والشرطة ومستشاري القضاء المدني. وستقدم الخلايا أيضا الدعم اللوجستي لهذه السلطات، بما في ذلك ما يتعلق بالنقل والاتصالات. ويمكن لهذه الخلايا أيضا أن تقدم المساعدة، حسب الاقتضاء، إلى سلطات القضاء المدني.

١٣٢ - ومن شأن هذا الجهد، إلى جانب وضع برنامج قضائي مشترك متعدد السنوات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتنفيذه دعماً للشرطة المدنية والعسكرية ولمؤسسات القضاء والسجون، استناداً إلى الأولويات التي تحددها سلطات البلد، أن يساعد في تعزيز قدرات مؤسسات القضاء العسكري. ويُقدر أن مؤسسات القضاء العسكري ستستلزم مركبات ومعدات للاتصالات وغيرها. ويوصى بأن توفر البعثة بعضاً من هذه الاحتياجات وبأن تعمل مع الجهات المانحة لحشد الموارد اللازمة المتبقية لهذا الغرض.

١٣٣ - وأقترح أيضا أن تتعاون البعثة ووزارة الدفاع لوضع مجموعة مواد لتدريب وتجهيز ثلاث كتائب من الشرطة العسكرية، وهي حلقة أساسية من حلقات سلسلة القضاء الجزائي العسكري. وسينصبّ التركيز على ضمان تحقيق الاستدامة من خلال توفير التدريب المناسب واللوازم الأساسية والمعدات غير الفتاكة، لضمان دخول هذه الكتائب طور التشغيل الكامل بهدف تحسين الانضباط في القوات المسلحة. وستعمل البعثة في فترة الولاية القادمة مع وزارة الدفاع لتحديد طبيعة التدريب والمعدات اللازمة لهذه الكتائب، وستعمل مع الشركاء الدوليين لتحديد كيفية توفير الموارد اللازمة.

١٣٤ - وفي ما يتعلق بطلب توفير مركبة لكل مدير من مديري الأقاليم البالغ عددهم ١٤٥ مديرا، أود أن أوصي بأن ينظر فريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات الدولية الأخرى الشريكة في تلبية هذه الحاجة في إطار خطة تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار، التي وضعتها الحكومة والاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار وبرنامج توطيد السلام في المقاطعات

الغربية. وستواصل البعثة من جانبها، على نحو ما طلبته الحكومة، توظيف أعتدتها الهندسية والخاصة بالأعمال المتعلقة بالألغام لدعم فتح الطرق الحيوية في المناطق التي يصعب الوصول إليها ولكنها ذات أهمية استراتيجية من أجل تسهيل وجود سلطة الدولة في تلك المناطق ووصول المؤسسات الوطنية المعنية بسيادة القانون والمؤسسات الأمنية إليها، فضلا عن الشركاء في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وفي التنمية، وخاصة في المقاطعة الشرقية.

١٣٥ - وفي الوقت نفسه، سيكون من المهم مواصلة تحسين تنسيق المبادرات الدولية الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن. وتقف البعثة على أهبة الاستعداد لمواصلة بذل الجهود في هذا الصدد، رهناً بموافقة الحكومة، وتظل مستعدّة لمساعدة السلطات الوطنية على اتخاذ عدد من مبادرات إصلاح قطاع الأمن المحددة الأهداف على النحو المبيّن في الفقرة ٥٥.

١٣٦ - واستناداً إلى المهام التي سيوافق مجلس الأمن عليها في القرار الجديد المتعلق بولاية البعثة، وتبعاً للمعايير المبيّنة في تقريري المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ (S/2007/671)، ستعمل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري مع الحكومة لتحديد معايير معينة لقياس التقدم المحرز نحو تنفيذ ولاية البعثة المعاد تشكيلها، مع مراعاة الحقائق المستجدة على أرض الواقع.

١٣٧ - وأوصي باستمرار نشر القدرات الإضافية التي وافق عليها مجلس الأمن بموجب قراره ١٨٤٣ (٢٠٠٨). وزيادة المرونة التشغيلية التي توفرها الأعتدة الجوية الإضافية وقوة الاحتياط التي نشرت حديثاً والتي كانت البعثة تفتقر إليها من قبل، فضلا عن القوات الخاصة ستكون حينما تقلّص قوات البعثة حجمها ذات أهمية حاسمة، لتمكين البعثة من الاستمرار في حماية المدنيين والاستجابة للطوارئ، مثل طلب الدعم الذي تقدمت به القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الأحداث التي وقعت في دونغو الواقعة في مقاطعة إكواتور. وهناك حاجة أيضا إلى هذه القدرات الإضافية لدعم تلك القوات المسلحة بنجاح في إتمام عملياتها ضد الجبهة الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة، بما في ذلك اتخاذ إجراءات موجهة بدرجة أكبر. وإضافة إلى ذلك، طلبت الحكومة على وجه التحديد أن تواصل الوحدات الهندسية التابعة للبعثة، التي نُشرت إحداها كجزء من القدرات الإضافية، تقديم الدعم لبسط سلطة الدولة في الجزء الشرقي، ولا سيما على طول المحاور الرئيسية التي تم تحديدها في برنامج خطة تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار التي وضعتها الحكومة.

١٣٨ - وبخصوص إعادة تشكيل ولاية البعثة، أوصي بأن تظل مسألة حماية المدنيين على رأس أولويات البعثة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أيضا أن تشكِّل المهام العاجلة المتفق عليها المحددة في الفقرة ١٠٧ جزءا من الأولويات الرئيسية في إطار ولاية البعثة في الأشهر الاثني

عشر المقبلة. وبعد إجراء مزيد من المباحثات بين الحكومة والبعثة، سأبيِّن في تقريري القادم المعايير المتفق عليها لكل من هذه المهام العاجلة. وفي المقاطعات الثماني التي ستنسحب منها قوة البعثة، ستواصل العناصر المدنية في البعثة العمل مع فريق الأمم المتحدة القطري لدعم الجهود المبذولة لتوطيد السلام والاستقرار. كذلك فإن حماية المدنيين من خلال رصد وتعزيز حقوق الإنسان وبناء قدرات المؤسسات المعنية بالأمن وسيادة القانون ستظل تحظى بالأولوية من قبل منظومة الأمم المتحدة في تلك المناطق. وستُعاد هيكلة البعثة على النحو المبين في الفقرة ٩٧، من أجل ضمان الفعالية والكفاءة في تنفيذ ولايتها المعاد تشكيلها.

١٣٩ - وفي ما يتعلق بسياسة المشروطية الخاصة بالبعثة، سأوفد بعثة مشتركة بين الوكالات لتقييم تنفيذ سياسة المشروطية على نحو ما طلبه مجلس الأمن، وسأضمِّن تقريري المقبل نتائج ذلك التقييم، بما في ذلك ما يتعلق منها بإنشاء آلية مناسبة لإجراء تقييم بانتظام لمدى تنفيذ هذه السياسة.

١٤٠ - وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص امتناني وتقديري لجميع موظفي البعثة المدنيين ولأفرادها العسكريين وأفراد الشرطة التابعين لها، الذين واصلوا، تحت قيادة ممثلي الخاص، آلان دوس، إبداء تصميمهم وإخلاصهم المتفاني في ظل ظروف بالغة الصعوبة دعما للشعب الكونغولي خلال فترة حاسمة من تاريخه. وأود أن أشكر أيضا فريق الأمم المتحدة القطري والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، الذين واصلوا كدحهم من أجل إنقاذ أرواح الناس في ظل ظروف صعبة. وأعرب مرة أخرى عن تقديري للبلدان المساهمة بقوات في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولأفرادها النظاميين، إضافة إلى البلدان المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية الدولية التي تقدم الدعم الذي تمس الحاجة إليه في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

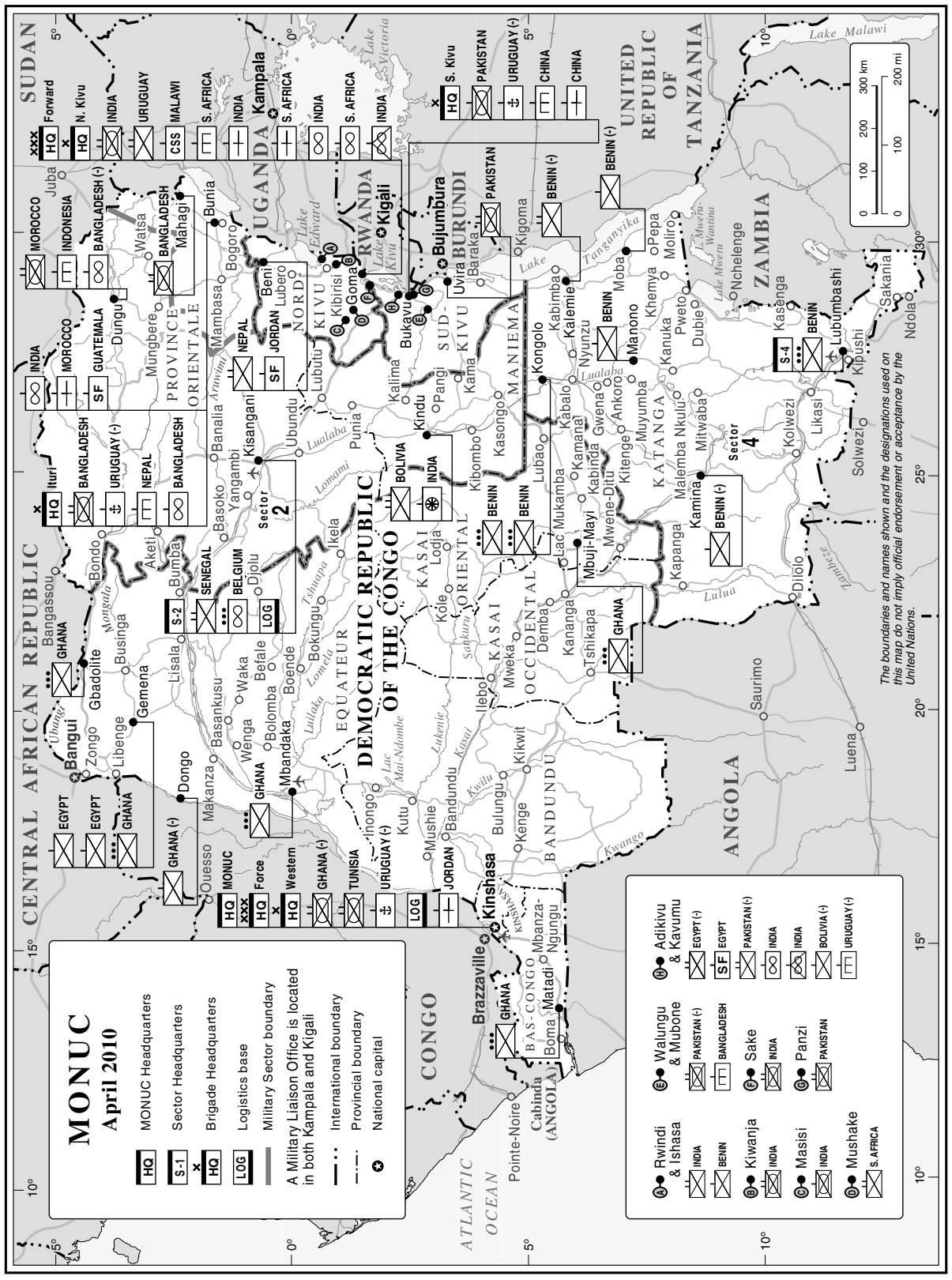
MONUC
April 2010
MONUC Headquarters
Sector Headquarters
Brigade Headquarters
Logistics base
Military Sector boundary
A Military Liaison Office is located in both Kampala and Kigali
International boundary
Provincial boundary
National capital
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
SUDAN
UGANDA
RWANDA
BURUNDI
UNITED REPUBLIC OF TANZANIA
ZAMBIA
ANGOLA
CONGO
DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO
ATLANTIC OCEAN
Kampala
Kigali
Bujumbura
Kinshasa
Brazzaville
Bangui
Kisangani
Goma
Bukavu
Kananga
Lubumbashi
Kolwezi
Kindu
Kalemie
Kongolo
Boma
Matadi
Pointe-Noire
Cabinda (ANGOLA)
Juba
Lake Victoria
Lake Edward
Lake Kivu
Lake Tanganyika
Lake Malawi
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Department of Field Support
Cartographic Section
Map No. 4121 Rev. 46 UNITED NATIONS
April 2010